

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٧٠٩٠

الأربعاء، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أرو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغايونوف
	أذربيجان	السيد مهديف
	الأرجنتين	السيد بيرثيال
	أستراليا	السيد كوينلان
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغيريهي
	الصين	السيد ليو جياي
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	لكسمبرغ	السيدة لو كاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

مكافحة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل وفي غرب أفريقيا

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم

لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2013/728)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

.Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1362501 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

مكافحة الإتجار بالمخدرات في منطقة الساحل وفي غرب أفريقيا

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2013/728)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس، أدعو السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس، أدعو السيد سعيد جينيت، الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس، أدعو السيد تيبّي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/728 التي تتضمن نص الرسالة المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر

٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة. تتضمن تلك الرسالة ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أنوه بوجود الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أرحب بهذه المبادرة التي تركز على الإتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا وفي منطقة الساحل. إن الإتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية يهددان الأمن، ويقوضان احترام سيادة القانون ويعرضان السلم والاستقرار للخطر في جميع أرجاء العالم. وفي عدد متزايد من البلدان تغذي أيضاً شبكات الجريمة المنظمة أنشطة المجموعات الإرهابية والمجموعات المتطرفة. فالفساد، والثغرات الحدودية وانعدام الموارد والتعاون ما من شأنها إلا تعقيد المشكلة.

بالنظر إلى قدرة شبكات الإتجار غير المشروع بالمخدرات وأساليبها المتغيرة بسرعة، علينا أن نعمل باستمرار على بلورة فهمنا للرد بصورة أنجع على ذلك.

نواجه تحدياً كبيراً في غرب أفريقيا وفي منطقة الساحل. وتبين آخر تقديراتنا أن ما قيمته ١,٢٥ مليار دولار من الكوكايين يدخل عبر سواحل غرب أفريقيا كل عام. وتوجد نسبة متزايدة من المخدرات تصل سواحل غرب أفريقيا سالكة طريق الساحل وقاصدة سواحل البحر الأبيض المتوسط. وثمة تطور يبعث على القلق وهو أن غرب أفريقيا لم تعد مجرد طريق عبور لتجارة المخدرات بل أصبحت أيضاً مقصداً متزايداً مع وجود أكثر من مليون متعاطٍ للعقاقير غير المشروعة. إذ أن ارتفاع الاستهلاك يزيد من تدهور بيئة صحية عامة صعبة أصلاً، ويهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن عملنا يهتدي بالاتفاقيات المناهضة للجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات والفساد، وبالصكوك الدولية المتعلقة

والإتجار بالمخدرات يمثل تحدياً هائلاً للسلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويجب علينا تشجيع تنفيذ استجابة دولية متسقة ومتكاملة وعملية، تستند إلى التنمية المستدامة والاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وأشجع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في مناقشات واسعة ومفتوحة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

وبينما نعمل من أجل المضي قدماً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب أن تكون التحديات التي تمثلها الجريمة المنظمة جزءاً أساسياً من المناقشة. ولا بد ألا يكون هدفنا مجرد تخفيف عبء الجريمة على المواطنين، ولكن أيضاً انتشالهم من الظروف التي تمكن الجريمة من النمو. وذلك يعني التصدي للفساد والفقر ونقص الخدمات الأساسية. وهو يعني توفير تعليم أفضل وتعزيز سيادة القانون وتوسيع الفرص للنساء والشباب والفئات المهمشة.

إن الحلول ليست سهلة وإيجادها سيتطلب وقتاً. فلنترجم بالعمل معاً من أجل ضمان كرامة جميع شعوب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وتوفير مستقبل أفضل ومستدام لها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (تكلم بالفرنسية): أود بدايةً أن أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة الهامة بشأن الإتجار بالمخدرات في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. وأود أيضاً أن أشكر مجلس الأمن على إدراج مكافحة الإتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في ولايات البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام في غرب أفريقيا. كما أود أن أهنيء بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل التي أظهرت التزامها

بمكافحة الإرهاب التي يجب تنفيذها بامتثال كامل لمعايير وقواعد حقوق الإنسان. أناشد جميع الدول الأعضاء التصديق على تلك الاتفاقيات والصكوك وتنفيذها بالكامل من دون تأخير.

نحتاج أيضاً إلى استحداث شراكات لدعم الضحايا. إن إشراك المجتمع المدني وفئات المجتمعات المحلية أمر على جانب كبير من الأهمية. وثمة ضرورة لاتباع نهج قوي عبر المحيط الأطلسي يوحد جهود أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا وأوروبا. ولكن في أماكن عديدة، فإن التعاون الحكومي الدولي الضعيف يتعارض بشكل ملحوظ مع الهياكل الأساسية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمجموعات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية.

ويجب علينا مساعدة بلدان المنطقة على تعزيز قدراتها لضمان السلامة العامة والأمن. وفي نفس الوقت، يجب أن نعمل لمكافحة غسل الأموال واستخدام الثروات غير المشروعة لارتكاب جرائم إضافية مثل الإتجار بالبشر وتهريب الأسلحة.

وتتخذ الأمم المتحدة إجراءات في جميع هذه المجالات وتدعم مشاريع تقديم المشورة التقنية وبناء القدرات الوطنية. ويشمل ذلك مبادرات تحليل شحنات الحاويات في الموانئ، فضلاً عن مراقبة حركة البضائع في المطارات. ونحن نعمل مع الدول الأعضاء لوقف نقل السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروعة، في حين نعزز أيضاً الجهود الرامية إلى تفكيك الشبكات الإجرامية. كما نساعد في العلاج من تعاطي المخدرات وبرامج الوقاية منها وإعادة تأهيل المدمنين. ونحن بحاجة، في المقام الأول، إلى نهج منسق ويشكل اتخاد إجراءات في هذا المجال جزءاً هاماً من استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي السياق نفسه، ينبغي أن توفر جهودنا في مجالي إنفاذ القانون والصحة الدعم الكامل لخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا.

انتشار الأدوية المغشوشة في المنطقة والتي تشكل تهديدا خطيرا للصحة العامة والسلامة، لا يزال مصدرا للقلق. وتشمل الآفات الأخرى تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص وتهريب الأسلحة النارية والسجائر والبترين، فضلا عن القرصنة في خليج غينيا.

وتؤثر هذه التهديدات والأرباح الهائلة التي تولدها تأثيرا ضارا على الجهود من أجل تحقيق الأمن والتنمية في المنطقة. فهي تعرض الحوكمة الرشيدة للخطر وتقوض الاقتصادات المشروعة وتغذي الفساد. والأموال المتولدة عن ذلك تسمح للمنظمات الإجرامية بدعم عملياتها ودعم الأنشطة الإرهابية في المنطقة. وهناك زيادة في تعاطي المخدرات محليا وفي المشاكل الصحية الناجمة عنه، كما يتضح من العدد المتزايد للإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية التي تُعزى إلى تعاطي المخدرات عن طريق الحقن.

وبلدان المنطقة على وعي تام بالمخاطر التي تشكلها هذه الآفات، وخصوصا للأمن القومي والاستقرار ومصداقية المؤسسات. وقد اعترف المجتمع الدولي بأن الوضع ملح، خاصة بسبب انتشار الأسلحة في منطقة الساحل والصلوات الأكثر وضوحا عن أي وقت مضى بين المنظمات الإجرامية والجماعات المتطرفة والإرهابية في المنطقة.

وقد دعا الأمين العام في مناسبات عدة إلى تقديم دعم أكبر لغرب أفريقيا لمواجهة التهديدات لأمن المنطقة. وأعرب مجلس الأمن أيضا عن قلقه إزاء التأثير المتزايد للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة على جهود المساعدة الإنسانية وبناء السلام في المنطقة، وأشار مرارا إلى ضرورة زيادة التعاون الدولي.

وهناك عرض لهذه الشواغل في التقرير المقدم من الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2013/359). وكما جاء في التقرير، فقد تم في السنوات

بمواجهة التحديات التي تشكلها المخدرات والجريمة في المنطقة، وكذلك المجتمع الدولي على مساهمته الهامة في هذا الصدد.

اليوم، يهدد الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والسلام والأمن وسيادة القانون والتنمية في أنحاء كثيرة من العالم. وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل معرضان للخطر بشكل خاص بسبب المشاكل المعقدة والمتراطة والتي ترتبط خصوصا بعدم الاستقرار السياسي والحدود التي يسهل اختراقها واتساع المنطقة. وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقييما للتهديدات التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا خلال الدورة العادية الثانية والأربعين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أوائل هذا العام.

وأكد التقييم على التهديد المستمر الذي يشكله تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى الأسواق الأوروبية. فقد جرى نقل قرابة ٣٣ طنا من الكوكايين عبر غرب أفريقيا في عام ٢٠١٠، بما في ذلك ١٨ طنا بقيمة سوقية تصل إلى نحو ١,٢٥ بليون دولار عبرت إلى أوروبا. وتوفر هذه الأرباح دخلا للمجرمين يتجاوز كثيرا ميزانيات الأمن القومي للعديد من بلدان المنطقة. ويتمكن المتجرون من التغلب على تدابير الكشف والقمع التي تنفذها جهات إنفاذ القانون من خلال تكييف إجراءاتهم التنفيذية بوسائل، من بينها، استخدام النقل البحري والحاويات فضلا عن الرحلات التجارية والطائرات الخاصة.

والتقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٣ الصادر عن المكتب يؤكد أن ظاهرة المخدرات العالمية تمثل مصدر قلق في غرب أفريقيا.

فاهيروين يمر أيضا عبر المنطقة في طريقه إلى الأسواق المرشحة. ووجد أيضا أن بعض كميات الميثامفيتامين المضبوطة في شرق آسيا جاءت من غرب أفريقيا. ويشار أيضا إلى أن

خطيرة أخرى إلى العدالة، طبقا للقواعد والمعايير الدولية. ويتطلب ذلك أولا وقبل كل شيء، التزاما أكبر وموارد أكثر، نظرا لحجم التحديات التي تواجه المنطقة وصعوبة التدخل في بيئات غير مستقرة تمر بمرحلة ما بعد الصراع. وأود أن أشكر شركاءنا والجهات المانحة على دعمها لأنشطة المكتب، بما في ذلك برنامجنا الإقليمي لغرب أفريقيا ومبادرة ساحل غرب أفريقيا. ومع ذلك، من الواضح أن ثمة حاجة إلى تمويل إضافي من أجل التصدي لتلك التهديدات الملحة.

وكما يؤكد تقرير الأمين العام، ينبغي إدماج مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في جهود أوسع نطاقا لمواجهة تحديات من قبيل الحوكمة وسيادة القانون والفقر وبطالة الشباب. وتشكل جلسة اليوم فرصة ممتازة لتقييم الأولويات والتحديات، وتعزيز التآزر واتخاذ قرارات بشأن أفضل الاستراتيجيات للاستجابة لهذه الحالة. وحتى بالنظر إلى انضباط الميزانيات السائد في معظم البلدان في جميع أنحاء العالم، أود أن أحث الجميع هنا على التفكير بشأن مسؤوليتنا العامة والمشاركة، عن التصدي للتحديات الناجمة عن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد وغسل الأموال والإرهاب في المنطقة. والمكتب مستعد من جانبه لمواصلة تقديم دعمه لدول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد جنيت.

السيد جنيت (تكلم بالفرنسية): أود أن أنضم إلى الأمين العام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في الترحيب بالمبادرة التي اتخذتها الرئاسة الفرنسية لعقد هذه الجلسة المخصصة لمكافحة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل وغرب أفريقيا.

الأخيرة إطلاق عدد من المبادرات لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا مثل خطة عمل الاتحاد الأفريقي المتعلقة بمكافحة المخدرات ومنع الجريمة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ وخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا، لمواجهة هذه التهديدات بجميع أشكالها. وعلى هذا الأساس، وضع مكتب المخدرات والجريمة برنامجا إقليميا لغرب أفريقيا للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ والذي يشكل الجزء الرئيسي من مساعدتنا التقنية لبلدان المنطقة.

والمكتب يقدم هذا الدعم من خلال طائفة واسعة من المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، بما في ذلك مبادرة ساحل غرب أفريقيا ومشروع الاتصالات بين المطارات والبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات والهيئة القضائية الإقليمية لمنطقة الساحل وشبكة السلطات المركزية والمدعين العامين في غرب أفريقيا ومبادرة تعزيز نظم العدالة الجنائية في منطقة الساحل. ويجري تنفيذ جميع مبادراتنا بالتشاور الوثيق مع حكومات المنطقة وبالتعاون مع شركائنا الإقليميين والدوليين، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، ومنظمة الجمارك العالمية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

عقد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، مؤتمرا إقليميا للمناخين في أبيدجان خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. ووجه المؤتمر نداء عاجلا من أجل تعزيز التعاون الإقليمي والقدرات الوطنية لمراقبة الحدود البرية والبحرية والجوية، وتعزيز نظم العدالة الجنائية وتعزيز التعاون القضائي. ويتعين تقديم أولئك الذين يمولون ويرتكبون أعمالا مرتبطة بالاتجار بالمخدرات وجرائم

إقليمية بشأن الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعاطيها، جرى تمديدها في الآونة الأخيرة حتى نهاية عام ٢٠١٤. ومن أجل دعم التنفيذ السريع لخطة العمل، أطلقنا أيضا في عام ٢٠٠٩، بالاشتراك مع إدارة عمليات حفظ السلام والإنتربول، مبادرة ساحل غرب أفريقيا، التي تولت حتى الآن إنشاء ثلاث وحدات للجريمة عبر الوطنية في سيراليون وليبريا وغينيا بيساو، مع تحقيق نتائج ملموسة على مختلف المستويات. وأبان الاجتماع الأخير للجنة السياسات التابعة للمبادرة، الذي شاركت في رئاسته مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبيدجان في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، بمشاركة وكيل الأمين العام فيدوتوف، عن عزم متجدد من جانب كوت ديفوار وغينيا على إقامة وحدتيهما الخاصتين للجريمة عبر الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا طبقا لولايته، بشكل وثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لتقديم الدعم لوضع استراتيجيات دون إقليمية لمكافحة التهديدات الأمنية عبر الحدود، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ويتمثل أحد الأمثلة على ذلك، في حشد بلدان خليج غينيا، للعمل في اتجاه وضع استراتيجية إقليمية بشأن القرصنة والجريمة المرتكبة في عرض البحر، مما أدى إلى عقد مؤتمر قمة ياوندي في حزيران/يونيه الذي شهد مشاركة رؤساء دول وحكومات وسط وغرب أفريقيا.

إن الاتجار بالمخدرات، كما جرى التأكيد في وقت سابق اليوم، هو أيضا محل تركيز الهدف الثاني، وهو الأمن، لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، أود أن أثنى على قيادة الجماعة الاقتصادية، وخصوصا الرئيس الحسن واتارا والسفير كادري يدرأوغو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية، على التزامهما بتعزيز إسهام المنظمة الإقليمية في الجهود الرامية إلى منع ومكافحة الاتجار

إن منطقة غرب أفريقيا، التي حققت تقدما ملحوظا على طريق تحقيق الاستقرار منذ الصراعات بين الأشقاء خلال التسعينات، والأزمات التي تلت ذلك، تواجه الآن مجموعة من التهديدات الأمنية المتزايدة. والأنواع المختلفة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وخصوصا الاتجار بالمخدرات، والقرصنة البحرية والإرهاب، هي آفات يعزز بعضها الآخر، في بيئة من مؤسسات الدولة الهشة والمجتمعات المنقسمة. جرى الشعور بالفعل بالعواقب في منطقة الساحل، ومالي على وجه الخصوص. لعدة سنوات حتى الآن، فصل المكتب بفضل الخبرة التقنية التي يمتلكها، المكاسب المستمرة التي حققها الاتجار بالمخدرات في منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

عندما بدأت عملي في عام ٢٠٠٨، اكتشفت حجم المشكلة، وفي الوقت نفسه أدركت مدى تديني مستوى الوعي بها، على مستوى الحكومات والمجتمع المدني. في ذلك الوقت، كان يساورنا القلق جراء واقع أن غرب أفريقيا كان أحد طرق العبور الرئيسية للكوكايين المنقول من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا. ولكن المكتب كان قلقا بالفعل جراء خطر زيادة استهلاك المخدرات في منطقة غرب أفريقيا. وقد أصبح هذا التوقع للأسف حقيقة، لأنه وكما أكد الأمين العام للتو، فإن استهلاك المخدرات يشكل الآن تهديدا حقيقيا لمنطقة غرب أفريقيا.

(تكلم بالإنكليزية)

بالنظر إلى تلك الخلفية، من دواعي سروري الإشارة إلى تزايد التعبئة من أجل التصدي لخطر الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وذلك بفضل تضافر جهود جميع أصحاب المصلحة. وقد دعم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، جنبا إلى جنب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتي أدت إلى اعتماد الجماعة في عام ٢٠٠٨ لخطة عمل

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد كاريرا (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): من دواعي سروري المشاركة مرة أخرى في جلسة لمجلس الأمن، في وقت لا يفصل غواتيمالا عن نهاية مدة عضويتها في المجلس كعضو منتخب لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٢، سوى ١٢ يوماً.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، والممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، السيد سعيد جينتين على إحاطيتهما الإعلامية.

كما نشكر سفير فرنسا جيرار أرو، رئيس مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، على ورقته المفاهيمية التبريرة (S/2013/728، المرفق).

وأكثر ما يثير الانتباه في تلك الورقة المفاهيمية، أوجه التشابه الهامة بين غرب أفريقيا وأمريكا الوسطى باعتبارهما منطقتين متضررتين على نحو شديد لأهمهما بلداً بلدان المرور العابر بين أسواق إنتاج واستهلاك المخدرات غير المشروعة. وفيما يتعلق بإقليم أمريكا الوسطى، فإننا نشير إلى أكثر من ٩٠ في المائة من المخدرات التي تنتقل من جنوب القارة الأمريكية إلى شمالها. وقد أدت تلك الحالة في بلدان المرور العابر إلى انتشار منظمات الاتجار بالمخدرات وما يقترن بذلك من عنف وإجرام، لا سيما أعمال القتل العنيفة في إقليمينا، على الرغم من أننا لحسن الطالع تمكنا في غواتيمالا خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة من الحد بصورة كبيرة من الحوادث بفضل تعزيز مؤسسات الأمن والعدالة لدينا.

ومما لاشك فيه أن لتجارة المخدرات المحرك ذاته على الصعيد العالمي، سواء في البلدان المنتجة أو المستهلكة أو بلدان المرور العابر: وهنا أقصد الأرباح الخيالية التي يدرها الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ومنشأ الأثر الضار للتدفقات المالية

بالمخدرات والجريمة المنظمة، بما في ذلك من خلال تفعيل خطة عمل الجماعة الاقتصادية بشأن الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعاطيها. وأود أيضاً أن أثنى على الاتحاد الأوروبي وباقي الجهات المانحة الثنائية على دعمهم لتنفيذ عملية خطة العمل.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لتشجيع المجتمع المدني في منطقة غرب أفريقيا على الاضطلاع بدور نشط في الجهود الرامية إلى منع ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، مع الاقتداء بعمل لجنة المخدرات لمنطقة غرب أفريقيا، التي أسستها مؤسسة كوفي عنان في شهر كانون الثاني/يناير. وسيستمر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في العمل بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل الدعوة إلى اتخاذ مبادرات إقليمية فعالة وتركيز اهتمام قادة غرب أفريقيا والمجتمع المدني على التهديد الذي يشكله الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وفي ذلك الصدد، أود تشجيع الجهود الرامية إلى توطيد التعاون الفعال فيما بين بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وبينها وبين الشركاء الدوليين، وكذلك فيما يخص تحسين التنسيق بين الجهات المانحة الداعمة لتلك الجهود، كما أود أن أنوه بعمل فريق خبراء مجموعة الثمانية الموسعة في ذلك الصدد.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أؤكد مجدداً التزام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بالإسهام في الجهود الجماعية الرامية إلى منع الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات ومكافحتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): معروض على المجلس بيان للرئيس باسم المجلس، بشأن موضوع جلسة اليوم. ووفقاً للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان، الذي سيصدر بصفته وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2013/22.

(S/PRST/2013/2)، الصادر عن المجلس في ٢١ شباط/فبراير، أثناء رئاسة توغو. ونلاحظ أن هناك قدرا كبيرا من التعاون الأقليمي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تعززه على نحو خاص الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي الأمريكيتين، نعول أيضا على العديد من آليات التعاون الأقليمي تحت إشراف منظمة الدول الأمريكية ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات المذكورة آنفا. وعلى العكس من ذلك، بالرغم من تعدد القواسم المشتركة بين المنطقتين بشأن تلك المسألة، هناك القليل من التعاون إن لم يكن منعزلا بين مختلف مناطق العالم، وهي في رأينا حالة ينبغي معالجتها، لأن لدى غرب أفريقيا والأمريكيتين، مثلا، الكثير مما يمكن استفادته من تجارب بعضهما البعض من خلال حوار مفتوح. ومن نافلة القول إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يُكَمَّل بقدر مناسب من التعاون الذي تقدمه بلدان المقصد الرئيسية.

ولتعزيز الحةار الأقليمي، تؤكد غواتيمالا استعدادها لدعم المشاركة في الحوار فيما بين الأمريكيتين وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بغية تحديد ووضع سياسات عامة واستراتيجيات جديدة لمعالجة مشكلة المخدرات على الصعيد العالمي. ويمكن أن تتفق جميعا على أن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات تحد كبير للبشرية كافة، وهو تحد يجب مواجهته بصورة حاسمة. والواقع أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة حول مشكلة المخدرات العالمية، التي أذنت الجمعية بعقدتها في عام ٢٠١٦ (القرار ٦٧/١٩٣)، ستتيح فرصة استثنائية لمعالجة هذه المسألة على الصعيد العالمي في مناقشة مفتوحة واسعة.

وكما قلت في البداية، فإن غواتيمالا ستنتهي بعد بضعة أيام فترة ولايتها بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأودع المجلس وأقول أننا تشرفنا

الكبيرة هو بلدان المقصد. ومن الهام على نحو مماثل، الاتجار من البلدان المستهلكة بالأسلحة التي تندفق على بلدان المرور العابر والبلدان المنتجة. ولذلك السبب، ليس من باب المبالغة القول أن الاتجار بالأسلحة والتدفقات المالية غير القانونية من الشمال إلى الجنوب تقوض أسس المؤسسات الديمقراطية، ليس فقط في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولكن في منطقتنا أيضا، ولكن باختلافات هامة من حيث الحدة.

وحتى الآن، استند إطار الاستجابة على الصعيد العالمي إلى نهج يقوم على المنع فيما يتعلق بسوق المخدرات، ويستخدم كاستراتيجيته الرئيسية القمع والمنع من خلال نظام العدالة الجنائية. ومن منظور غواتيمالا، وبدعم من البلدان الأخرى في المنطقة وباقي بلدان العالم التي تتشاطر هذا الرأي معنا، فإننا نسعى إلى وضع نموذج جديد لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، يقوم على التنظيم، والصحة العامة، والحد من الضرر، والسعي إلى رفاه المواطنين، وكل ذلك يتم استنادا إلى احترام حقوق الإنسان.

وبالتالي، ينبغي لنا أن ننقل من الاستجابات الجزئية غير الناجعة إلى استجابة متكاملة تمكننا من تحقيق نتائج أفضل. وهناك حاجة لإجراء مناقشة واسعة على الصعيد العالمي بغية البحث عن بدائل للاستجابة الراهنة، التي فضلت في تحقيق نتائج أكثر وأفضل. وفي سياق ذلك هدف، في نصف الكرة الجنوبي لدينا، فإن إعلان أنتيغوا، غواتيمالا (A/60/876)، للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، الذي اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠١٣، يشكل معلمة أطلقت مناقشة حكومية دولية بشأن مشكلة المخدرات في الأمريكيتين ما زالت مستمرة على نحو معمق في المحافل الإقليمية، مثل لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

ومن الواضح أنه لا بد من التعاون لمواجهة تلك الآفة، مثلما تقترح الورقة المفاهيمية، وكما ذُكر في البيان الرئاسي

وأثني بشدة على الإسهام القيم للغاية الذي قدمه بلده، فضلا عن الأعضاء الأربعة الآخرين المنتهية ولايتهم في مجلس الأمن - أذربيجان وباكستان وتوغو والمغرب - في صون السلم والأمن الدوليين على مدى العامين الماضيين.

إن الجريمة المنظمة في منطقة الساحل وغرب أفريقيا تجارة بملايين الدولارات، تُضِرُّ بالنسيج الاجتماعي ليس فقط في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، باعتبارها منطقة المرور العابر، بل أيضا في بلدان المقصد - في أوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية. والاتجار بالمخدرات جانب من أشد الجوانب خطورة لنشاط الجريمة المنظمة في المنطقة. وفي شباط/فبراير من هذا العام، قدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن نحو ١٨ طنا من الكوكايين تمر عبر غرب أفريقيا كل سنة. وعلى الرغم من انخفاض الاتجاه من ذروته المتمثلة في ٤٧ طنا في عام ٢٠٠٧، فإن الأدلة تثبت أنه أخذ في الارتفاع مجددا.

وتقدر الوكالة الوطنية المعنية بمكافحة الجريمة في المملكة المتحدة أن ما بين ١٣ و ١٥ في المائة من الكوكايين المتجه إلى أوروبا، والذي تبلغ قيمته بليون دولار عند وصوله إلى الاتحاد الأوروبي، يمر عبر غرب أفريقيا. لكن الأمر لم يعد يتعلق بالكوكايين فقط، إذ أن نرى أيضا زيادة في كميات الهيروين العابرة لغرب أفريقيا، لا سيما عن طريق الحاملين من جنوب غرب آسيا، بما في ذلك إيران وتركيا.

ويتهجه الكثير منه إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. وفي الوقت نفسه، ما زال تهريب القنب عبر منطقة الساحل يشكل مصدر قلق بالغ، وتقع أسواق مقصده بعيدا جدا في مصر وإسرائيل، وصولا إلى بلدان أبعد في الشرق.

وبالإضافة إلى الإيرادات الناشئة عن الاتجار بالمخدرات، فإن تهريب السجائر واختطاف الأشخاص طلبا للفدية يوفران للإرهابيين التمويل اللازم لمواصلة أنشطتهم. وبالأمس أصبحت

بالإسهام في عمل المجلس النبيل الذي لا يعوض من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

لقد تعرض المجلس للكثير من الانتقادات على أوجه قصوره الواضحة، وتركيبته المجحفة وأساليب عمله غير الشفافة بالقدر الكافي. والكثير من تلك الانتقادات صائب، ولا شك أن الجهاز يحتاج للتكيف مع الحقائق العالمية الجديدة. وقد قمنا بصياغة أفكار محددة بشأن هذه المسألة وأعرنا عنها في مناسبات أخرى. لكن مجلس الأمن الآن هو الجهاز الوحيد لدينا في السياق المتعدد الأطراف لصون نظام دولي نجح، على الرغم مما يستم به من نواقص، في تفادي أزمات عالمية رئيسية، وفي الوقت ذاته، تمكن من التخفيف من التزاعلات ذات النطاق الجغرافي المحدود، والتغلب عليها في أحيان كثيرة. وقد شارك بلدي بارتياح كبير لأول مرة في الجهاز، ونحن على ثقة بأننا سنعود إليه في المستقبل القريب. ونعتقد بكل تواضع أننا أسهمنا في العمل الجماعي للمجلس، ونحن نغادره بعد أن اكتسبنا تجربة مثرية.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة. وأود أن أشكر الأمين العام على مشاركته الشخصية وحضوره في مناقشة اليوم. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيدوتوف، والممثل الخاص للأمين العام جينيت، على بيانهما هذا الصباح.

إن مناقشة اليوم تسلط الضوء على أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها منطقة الساحل، وهي مناقشة وجيهة فيما يتعلق بالنقاش الأوسع نطاقا بشأن هذه المنطقة الذي أجري في وقت سابق من هذا الشهر. ونرحب باعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2013/22).

وأود أن أغتنم ما قد تكون آخر جلسة رسمية لمجلس الأمن في عام ٢٠١٣ لكي أنوه بحضور وزير خارجية غواتيمالا

اللازمة لنجاح استجابتنا. ثانيا، ضرورة تعزيز القدرة الإقليمية على تبادل المعلومات وإجراء التحقيقات. ثالثا، بناء قدرات تحقيق العدالة الجنائية. رابعا، تحسين العمل المشترك فيما يتعلق بإجراءات التنقل في المناطق الحدودية وعبر الحدود.

وفي عام ٢٠١٣، بنت المملكة المتحدة - خلال فترة رئاستها لمجموعة البلدان الثمانية - على العمل الذي اضطلعت به الرئاسات السابقة للمجموعة عن طريق تنسيق أعمال فريق مجموعة البلدان الثمانية + أصدقاء خليج غينيا بشأن الجريمة المنظمة في غرب أفريقيا. وأنشأنا أيضا شبكة من مستشاري العدالة الجنائية من شأنها أن تساعد على تعزيز سيادة القانون وتحسين المقاضاة التي تجريها السلطات المحلية. واقترحنا أيضا إنشاء آلية للتنسيق بين الجهات المانحة، بغية تحسين التنسيق الاستراتيجي مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولنلتزم اليوم بمضاعفة الجهود التي نبذلها في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، كي تتمكن المنطقة من التخلص من تلك الآفة.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئة الرئاسة الفرنسية على عقد مناقشة اليوم بشأن الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. وهي مسألة تتقاطع مع العديد من الأزمات التي تعاني منها المنطقة.

ونرحب بالاهتمام المتواصل الذي يوليه مجلس الأمن إلى هذه المشكلة في ذلك الجزء من القارة طوال هذا العام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على مشاركته الشخصية في مناقشتنا اليوم، والالتزام بتحقيق الاستقرار والسلام والتنمية في قارتنا. وأود أيضا أن أشكر السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيد سعيد جينيت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، على إحاطتهما الإعلاميتين.

المملكة المتحدة الدولة الأربعين الموقعة على بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ. ونشجع جميع الدول الأعضاء على التوقيع على هذا البروتوكول الهام. واقترحت المملكة المتحدة أيضا إصدار قرار من مجلس الأمن لتذكير الدول الأعضاء بالتزامها بعدم دفع الغدية للخطافين، بما يمكنهم من استخدام تلك الأموال لأغراض إرهابية. وبجدونا الأمل في أن يوافق المجلس على مشروع القرار ذلك في وقت قريب.

ولكي تتمكن من التصدي لآفة الجريمة المنظمة، فإنه يجب علينا اتباع نهج كلي على الصعيد الإقليمي. ويجب علينا وقف الجريمة بجميع الوسائل المتاحة - ليس فقط من خلال إنفاذ القانون والمقاضاة - بل أيضا من خلال التصدي للعوامل الممكنة للجريمة نفسها. وبطبيعة الحال، فإننا نواجه تحديات هامة في ذلك الصدد. فانتشار الفساد على نطاق واسع لا يزال يعوق اتخاذ إجراءات فعالة من قبل الدول، ويغري المجرمين المنظمين الذين يستغلون أوجه التمييز بين الاختصاصات القضائية والفساد في تلك الدول. وتستغل جماعات الجريمة المنظمة حالات عدم الاستقرار وضعف الحوكمة. ويؤدي نشاطها إلى زيادة تفويض الحكومات والدول المهشة. ويؤدي نقص القدرات والتمويل في وكالات إنفاذ القانون، علاوة على محدودية القدرة على جمع المعلومات الاستخباراتية في جميع أنحاء المنطقة، إلى إيجاد ثغرات يمكن أن يستغلها المجرمون المنظمون.

ومن شأن التصدي للتحديات السالفة الذكر على نحو مباشر أن يتيح للحكومات الإقليمية فرصة أفضل للتصدي للجريمة المنظمة. ويمكن أيضا تعزيز مؤسسات الدولة في تلك البلدان من توفير الخدمات الأساسية، الأمر الذي يقلل من إغواء الجريمة. ويجب أن يقترن ذلك النشاط بتعاون إقليمي قوي يهدف إلى وقف شبكات الجريمة العابرة للحدود الوطنية على نحو مستدام. ومن الضروري تركيز الإجراءات التي نتخذها أولا، على بناء الحكم الرشيد من أجل وضع الشروط

قارتنا. ومن أجل التصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية هذه، فقد ظهرت العديد من المبادرات، بما في ذلك خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعنية بالاستجابة، ومبادرة ساحل غرب أفريقيا. وإذ يدرك بلدي التحديات التي تسببها القرصنة والاتجار بالمخدرات عبر المحيط الأطلسي في خليج غينيا، فقد أخذ زمام المبادرة في عام ٢٠٠٩ بتنفيذ إطار التعاون فيما بين الدول الأفريقية الـ ٢٢ الواقعة على ساحل المحيط الأطلسي من أجل التصدي للتحديات الناشئة عن الأنشطة غير المشروعة في المحيط الأطلسي.

واستضاف بلدي في تشرين الثاني/نوفمبر المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني المعني بأمن الحدود بين دول منطقة الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي. وكانت الوثيقة الختامية للمؤتمر (S/2013/707، المرفق) إسهاما كبيرا في توفير استجابة منسقة وموحدة لآفة الاتجار بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة. ونتوقع أن يسهم أيضا مؤتمر القمة القادم لدول منطقة الساحل والصحراء المتوقع انعقاده في الرباط بقدر أكبر في ذلك الكفاح الذي تتشاطره.

ومن غير الممكن التصدي للاتجار بالمخدرات ونواتجه الفرعية - المتمثلة في الجريمة المنظمة والإرهاب - دون التصدي للأسباب الكامنة وراءه: الفقر والامية، وانعدام الآفاق المستقبلية، خاصة بالنسبة للشباب. وقد أدركت دول منطقة الساحل وغرب أفريقيا تماما أنه لا يمكن أن يتحقق النجاح لذلك الكفاح دون تضافر الجهود والتعاون غير المحدود والشامل للجميع على الصعيد الإقليمي. وقد مكن إنشاء مركز التحليلات والعمليات البحرية لمكافحة المخدرات - من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة - من وقف نقل كميات ضخمة من الكوكايين إلى أفريقيا. وبالمثل، فقد ساعدت المبادرات - من قبيل اعتماد خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومبادرة ساحل

ومنذ عام ٢٠٠٤ ما زالت تقارير العديد من المؤسسات، وخصوصا المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، تؤكد أن منطقة الساحل وغرب أفريقيا أصبحتا منطقتين ومركزين للاتجار بالعديد من أنواع المخدرات. وذكر تقرير المكتب الصادر في شباط/فبراير المعنون "الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غرب أفريقيا: تقييم المخاطر" أن المتجرين بالكوكايين قد وجدوا في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مركز انطلاق لنقل أنشطتهم غير المشروعة عبر المحيط الأطلسي. وتثير الإحصاءات المقدمة من السيد فيدوتوف هذا الصباح بشأن الكميات التي يتم نقلها بصورة عابرة في تلك المنطقة من أفريقيا القلق، وهي لا تترك مجالا للشك في قوة شوكة عصابات المخدرات في تلك المنطقة من القارة. ولعل أحد التفسيرات الممكنة لذلك أن المنطقة تتسم بأنها أقل خطورة على المتجرين مقارنة بالطرق التقليدية المؤدية إلى الأسواق الاستهلاكية الرئيسية العالمية بسبب ترامي الأراضي الشاسعة للإقليم، ونقص الموارد المتوفرة من قبل البلدان في المنطقة لمكافحة ذلك الاتجار.

وفي حين أصبحت هاتان المنطقتان مركزا لهذا النوع من الاتجار، فقد أصبحت منطقة الساحل وغرب أفريقيا ذاتهما في السنوات الأخيرة مقصدا بفعل استمرار إنشاء مختبرات الأمفيتامين وما تتركه من آثار نفسية اجتماعية واقتصادية سلبية على السكان المحليين. ولم يعد ممكنا الآن إنكار أن الاتجار بالمخدرات يغذي ويتغذى معا بأشكال أخرى من الاتجار غير المشروع، مثل الاتجار بالأسلحة والبشر، والهجرة غير الشرعية، والقرصنة والتمرد والإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والترعات الانفصالية. وعليه، فإنه يعتبر أحد عوامل زعزعة الاستقرار وانعدام الأمن في غرب أفريقيا.

وتتجاوز شدة الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة حدود غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمغرب العربي إلى أجزاء أخرى من

السيد زغابونوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نشكر الرئاسة الفرنسية على عقد جلسة المجلس هذه بشأن الموضوع البالغ الأهمية: مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونحن ممتنون أيضاً للأمين العام، السيد بان كي - مون، والسيد فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيد سعيد جينيت، الممثل الخاص للأمين العام، على مشاركتهم في هذه الجلسة وعلى إحاطتهم الإعلامية الوافية.

لقد اطلعنا باهتمام على تقرير الأمين العام بشأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2013/359). ونرحب بتضمين التقرير عدداً كبيراً من الاقتراحات التي قدمها الوفد الروسي في المناقشة المفتوحة للمجلس المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٢ بشأن أثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (انظر S/PV.6717). ونحن نؤيد التوصيات الواردة في التقرير بشأن أهمية إضفاء الصفة العالمية على الاتفاقات الرئيسية الثلاثة المعنية بمكافحة المخدرات بشأن تعزيز النظام الدولي الحالي لمراقبة المخدرات وتقديم المساعدة في هذا المجال للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. كما نود التنويه بالدور الرئيسي الذي تؤديه لجنة المخدرات في مكافحة المخدرات.

وكما نرى، يشير التقرير إلى أن ثمة تحسناً فيما يتعلق بالمخدرات في المنطقة بالنظر إلى انخفاض حجم تهريب المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عن طريق البلدان الأفريقية. ومع ذلك، نرى أن الحالة العامة فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالمخدرات في القارة الأفريقية ما زالت غير مرضية. فتلك منطقة عبور للهيروين والكوكايين، وقد غدت طريقاً جديداً للاتجار بالمخدرات. والمنطقة في طريقها بشكل متزايد إلى أن تصبح مركزاً لإنتاج المخدرات الاصطناعية.

غرب أفريقيا، وبرنامج مراقبة الحاويات، الذي أطلقه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية في غانا والسنغال، والبرنامج المعني بالاتصالات في المطارات، الذي ينظمه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية - على الحد من آفة المخدرات إلى حد كبير. ولا بد من مواصلة بذل هذه الجهود وتكثيفها. ومن الضروري أن يضطلع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بوصفه قائداً في ذلك الكفاح، بدور محوري في تلك الجهود.

وتشكل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في منطقة الساحل وغرب أفريقيا جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية التي وضعتها الأمم المتحدة لمواجهة التحديات التي تواجه المنطقة. ومن أجل تنفيذ تلك الاستراتيجية فقد أبدت دول المنطقة التزاماً وتصميماً على التصدي لتلك التحديات: بشكل فردي، عن طريق الملكية الوطنية لأهداف الاستراتيجية، وبشكل جماعي عن طريق المنظمات دون الإقليمية والإقليمية التي تنتمي إليها دولة المنطقة. ونثق بأن المجتمع الدولي سيقدم الدعم الكامل لتحقيق نجاح تلك الاستراتيجية لما فيه تحقيق السلام والاستقرار والديمقراطية وتعزيز سيادة القانون في أفريقيا. وأؤكد للمجلس التزام المغرب بإسهامه في الجهود المبذولة على جميع المستويات وفي جميع الخطوات المتخذة على ذلك الطريق.

ويسعدني أن أختتم ولاية المغرب في مجلس الأمن بمناقشة بشأن أفريقيا. إن أفريقيا، قارتنا، تحتاج إلى الأمم المتحدة لدعم جهودها لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية. وأفريقيا تبين كل يوم قدرتها على إحراز تقدم في كل المجالات، سواء كانت التسوية السلمية للتراعات أو التنمية أو تعزيز الديمقراطية أو المصالحة الوطنية. ويجب أن تظل أفريقيا تتمتع بدعم المجتمع الدولي ومساعدته لكي تتصدى لتلك التحديات وتؤدي دورها الدولي كاملاً.

العمالة فحسب، بل والتعليم أيضاً، بما في ذلك تنفيذ مشاريع ذات صلة بإشراف الأمم المتحدة واليونسكو.

ولا بد من زيادة قدرات القوات المعنية بالأمن وإنفاذ القانون في دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل زيادة كبيرة. وفي هذا الصدد، من الأهمية تحسين أمن الحدود، وتبادل المعلومات وتدريب الأفراد العاملين على إنفاذ القانون. ونحن نؤيد الأمم المتحدة ومكتبها المعني بالمخدرات والجريمة في عملهما مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى جانب الوكالات الإقليمية الأفريقية الأخرى، في الجهد المشترك لمكافحة الجريمة. ومن جانبنا، فإننا نبذل جهوداً أيضاً لتقديم المساعدة للدول الأفريقية لإعداد طاقم من العاملين المهنيين للعمل في مجالي الرعاية الصحية وإنفاذ القانون. ونحن مهتمون بمواصلة تطوير ذلك التعاون.

وإننا نؤيد البيان الرئاسي الذي اعتمد اليوم بشأن مسألة مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونحن مستعدون لمواصلة الحوار البناء والتعاون الفعال بشأن مكافحة المخدرات مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبصفة خاصة، نخطط لأحداث هامة بشأن المسائل المتعلقة بالتعاون في مجال مكافحة المخدرات في إطار الرئاسة الروسية القادمة لمجموعة الثمانية.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد الجلسة هذه بشأن مسألة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، هذه المسألة التي يوليها بلدي أهمية كبيرة. أود أيضاً أن أشكر الأمين العام، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، على بياناتهم.

الاتجار بالمخدرات، كأى منظمة إجرامية عبر وطنية، قضية شائكة تمتد آثارها على الحالة الاجتماعية - السياسية

والاتجار بالمخدرات في المنطقة بات يرتبط بشكل نشط بالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، حيث يغذيه انتشار الأسلحة في المنطقة قادمة من ليبيا. ولا يمكن مكافحة الخطر الذي تشكله المخدرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشكل ناجح إلا من خلال التدابير المنسقة لكل المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد نظام الجزاءات المحددة الأهداف المنشأ على أساس القرارات ١٧٣٥ (٢٠٠٦) و ١٨٢٢ (٢٠٠٨) و ١٩٠٤ (٢٠٠٩)، ضد الأفراد والكيانات المرتبطين بتنظيم القاعدة الذي تموله المجموعات الإرهابية في المنطقة من خلال الأموال المتحصلة من التجارة غير المشروعة بالمخدرات. غير أننا نفهم أن التدابير المحدودة وحدها لن تحل المشكلة. ولذلك، فإننا نعقد آمالنا على استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي ينتظر أن تكون عاملاً مهماً في استقرار الموقف في المنطقة من خلال تقديم المساعدة الفنية الشاملة للدول الأعضاء.

وعند تقديم هذه المساعدة، علينا أن نراعي الأولويات الوطنية للدول المتلقية على النحو الواجب. وسعينا إلى سبل بديلة لمكافحة هذه الأنشطة الإجرامية بمثل أولوية في مكافحة الاتجار بالمخدرات. إننا نحتاج إلى برامج واقعية وفعالة لإيجاد فرص عمل في المنطقة، الأمر الذي سيحدد من الأساس الاجتماعي للاتجار. وفي هذا الصدد، يمكن لمجتمع الأعمال أن يقدم مساعدة فعالة. ويمكن القيام بدور مهم في بلورة استراتيجية اجتماعية - اقتصادية شاملة لدول الساحل باستخدام قدرات وكالات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

وبطبيعة الحال، ينبغي إيلاء اهتمام متزايد لتهميش الشباب ودفعهم إلى التطرف. ويجب ألا ينصب تركيز العمل مع الشباب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على حل مشكلة

تغيير طرق العبور والتوزيع بسبب التغيرات التي تحدث على أرض الواقع.

وعلاوة على ذلك، فإن البيئات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تتميز بعدد من المسائل الهيكلية، مثل الحدود التي يسهل اختراقها والشبكات غير الرسمية من الأنشطة التي تشجع الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإحباط جهود التنمية الوطنية. ولذلك، فقد شجعت تلك العوامل مجتمعة انتشار العصابات الإجرامية المحلية والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية.

وفي ضوء هذه الحالة، نرحب بالأولوية التي أعطتها الدول في كلتا المنطقتين لمكافحة الاتجار بالمخدرات، كما تنعكس في التزامها السياسي، ونشجع عليها.

والملاحق لخطة العمل الإقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨ يوضح التزام الدول بالتصدي على نحو شامل لتنامي مشكلة المخدرات غير المشروعة، والجريمة المنظمة، وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا. ويسرنا أن تكون تلك الخطة مدعومة من جانب العديد من مشاريع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بغية تعزيز النظم القائمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي تلقى المساعدة التقنية المتخصصة المتاحة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية كجزء من مكوّن العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك، وفي سياق تنفيذ إعلان باماكو والإطار الاستراتيجي المعني بالإفلات من العقاب، والعدالة، وحقوق الإنسان لعام ٢٠١١، الذي يفصّل توصيات عملية لمكافحة الجريمة المنظمة، والإرهاب، والقرصنة، نرحب أيضا بوضع وتنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا المشتركة بين المؤسسات، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من المنظمات الدولية، وهي المبادرة التي توفر

للدول وعلى اقتصاداتها وتعطل قدرتها على التطور والنمو والازدهار. وبالإضافة إلى زعزعة الاستقرار المؤسسي، ويجلب تهريب المخدرات أيضا معه عواقب وخيمة على الصحة وتماسك المجتمعات المحلية.

منذ أكثر من عقدين، عرفت غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بكونها منطقة أثيرة لمهربي المخدرات. ونظرا لموقعها الجغرافي بالقرب من البحر واتصاله بالطرق الجوية عبر الأطلسي، تستقطب هاتان المنطقتان العصابات والشبكات الدولية الضالعة في الجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات وغيرها من الأنشطة الإجرامية الدولية. وبعض الحالات الخاصة لعدد من البلدان في المنطقة تبين أنه لا يمكن لأي نشاط تجاري أن يدر هذا الدخل الكبير الذي يدره الاتجار بالمخدرات. والأموال المتحصلة من هذا الاتجار في كثير من الأحيان للأسف تصبح جزءاً من تمويل النشاط المسلح والإرهاب في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. والعنف والأزمات السياسية التي تشهدها بعض البلدان في المنطقة، والتي يغذيها أحياناً رغبة بعض تجار المخدرات في السيطرة على الدولة، وإظهار قدرة تلك الآفة على زعزعة الاستقرار في البلدان.

والاهتمام المتجدد من جانب تجار المخدرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في أعقاب تغير التوجه الاستراتيجي لعصابات المخدرات في أمريكا اللاتينية تفسره أدلة واضحة على الضعف المرتبط بغياب سيادة القانون وتفشي الفساد وعدم كفاية الموارد للتعامل معها، إلى جانب الفقر، وكلها عوامل تعرقل نجاح المعركة ضد تجار المخدرات. وبغض النظر عن الخبرة المكتسبة من الممارسات في بلدان أخرى، فقد اكتسبت شبكات الاتجار بالمخدرات في المنطقتين القدرة على تعديل طريقة عملها للتحايل على الإجراءات التي تتخذها الدول لتتبع تلك الشبكات. وتعتمد تلك الشبكات أيضا إلى

والإتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة اللذان يتخطيان بكثير التحدي الذي يمثلانه لدول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، يعبران بسهولة من مناطق الكبت إلى مناطق ذات ضوابط أقل صرامة. لهذا السبب، تحتاج المناطق الأكثر عرضة للتهديد اليوم إلى الدعم من المجتمع الدولي بأسره، بغية أن تعمل بحزم للقضاء على المنافذ التي تواصل التشجيع على انعدام الأمن وظهور الإتجار.

ويدعو حل تلك المشاكل بالتالي إلى تعاون أقوى على مستوى الدولة، سواء في المنطقة أو على الصعيد الدولي. وهو ينطوي أيضا على مطلب التنفيذ الكامل من جانب جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها.

علاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يحمي أقل المناطق تجهيزا عن طريق توفير التكنولوجيا لها، وتعزيز قدراتها الوطنية على توفير الخدمات المعنية بمكافحة ظاهرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتوطيد التعاون في ما بين الدول. وينبغي للدعم الدولي ألا يقتصر، مع ذلك، على مسألة الأمن. ينبغي له أن يؤدي دورا في منع نشوب الصراعات، والحكم، والتنمية بغية مراعاة تطلعات السكان المحليين، والتأكد من التعرف على المتضررين، ودعم مختلف التدخلات في مجال مكافحة الإتجار بالمخدرات.

أخيرا، بما أنه يتعين على مجلس الأمن أن يراعي الحاجة إلى إدماج مكافحة الجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات في ولايات مختلف بعثات الأمم المتحدة في أفريقيا، فإن ذلك يساعد أيضا على الحد من المشكلة في مصدرها؛ بعبارة أخرى، في البلدان التي تنبت فيها المخدرات.

وباستثناء الظروف غير المنظورة، فإن هذا البيان هو الأخير لتوغو في جلسة مفتوحة لمجلس الأمن قبل اقتراب نهاية

المعدات والتدريب المتخصص لوكالات إنفاذ القانون في البلدان المعنية. وبالمثل، نرحب بمشروع الاتصالات المتعلقة بالمطارات، والبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات.

علاوة على ذلك، لا تزال هناك حاجة مستمرة، على الرغم من القيود المالية، إلى التعاون بين الدول في المنطقة دون الإقليمية لكفالة تحديد المجرمين، والتحقيق معهم، ومحاكمتهم، وإدانتهم، لا سيما نظرا للحاجة إلى تعزيز مصداقية المؤسسات والحكومات الوطنية لدى شعوبها والأطراف الفاعلة الخارجية.

وتعمل توغو بعزم منذ البداية على مكافحتها بشدة للجريمة المنظمة بكل أشكالها. وحكومة توغو، شعورا منها بالقلق إزاء الآثار السلبية للإتجار غير المشروع بالمخدرات وتعاطيها على الصحة، والسلامة العامة، والاقتصاد الوطني، أقدمت على اعتماد العديد من التدابير التشريعية والمؤسسية لمكافحة هذه الآفة، والقضاء على تداعياتها المالية.

إن اعتماد تلك التدابير قد أدى خصوصا إلى إنشاء مكتب مركزي لمكافحة المخدرات وغسل الأموال، وإلى إنشاء وحدة الاستخبارات المالية الوطنية. وفي عام ٢٠١٠، وضعت توغو أيضا خطة وطنية شاملة لمكافحة المخدرات والجريمة، استفادت من خبرة العديد من الشركاء، بما في ذلك فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

بالإضافة إلى ذلك، استطاعت سلطات الجمارك في توغو زيادة الرصد خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي مكّننا من مصادرة عدة كيلوغرامات من المخدرات على الحدود، كان معظمها آتيا عن طريق الجو من أمريكا الجنوبية، وتفكيك شبكات الإتجار بها. وتعزى هذه النتائج جزئيا إلى الدعم والتعاون من الشركاء الذين نعرب عن امتناننا المتجدد لهم.

المجلس مسألة الإرهاب في أفريقيا. علاوة على ذلك، نحن بانتظار تقرير من الأمين العام يتيح اهتماما أكبر بالتنسيق في هذه المسألة، التي تشكل مصدر قلق بالغ للقارة الأفريقية.

وبالنسبة إلى الحالة في غينيا - بيساو بشكل خاص، كان وفدنا يتصدّر النهج العملي الذي انتهجه بحق السيد خوسيه راموس - هورتا منذ توليه مهام منصبه بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد.

وفي ما يتعلق بمسائل العدالة الجنائية الدولية، أدت الآراء التي أعرب عنها وفد توغو إلى إحراز بعض التقدم. ومع ذلك، يجب ألا نستسلم للرضا عن الذات بينما هناك العديد من الأزمات والصراعات الدموية لا تزال تتطلب اهتمام المجلس، لا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط. وعلى الرغم من إنجازات المجلس طوال العامين الماضيين، نعتقد أنه كان باستطاعته أن يلي المزيد من التوقعات. ومهما استحق التقدم المحرز في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ الثناء، يجب ألا نغفل عن الإخفاقات، لا سيما الشلل الذي كثيرا ما يصيب هذه الهيئة.

وإذا كان الحال على هذا المنوال، فمرده بدرجة كبيرة إلى أن الدول الأعضاء في المجلس، لا سيما أعضاؤه الدائمون، غير قادرين في أغلب الأحيان على الموافقة على القرارات المناسبة التي ينبغي للمجلس أن يتخذها وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بغية وضع حد للمعاناة والمآسي الإنسانية التي تواجه السكان في مناطق الصراع - على سبيل المثال، في سوريا.

وميل بعض أعضاء المجلس في كثير من الأحيان إلى تعزيز مصالحهم الوطنية، فضلا عن النتائج المترتبة على بعض القرارات التي سبق اتخاذها، مثل التدخل في ليبيا. بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي لم يجلب تنفيذه الأمل لبعض الدول، يبرر إلى حد كبير الانتقادات القاسية الموجهة بحق إلى المجلس.

ولايتها. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر خالص شكرنا وعميق امتناننا للدول الأعضاء التي وضعت ثقتها ببلدي، من ناحية، وأيدت ترشيحها، من ناحية أخرى، عن طريق دعمنا طوال فترة ولايتنا.

وأود بصورة خاصة أن أكرر امتناننا العميق لجميع أعضاء المجلس، وبخاصة لفرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، على مساعدة توغو في بداية ولايتها. ونشكر أيضا موظفي الأمانة العامة ومجلس الأمن، فضلا عن المترجمين الشفويين في مختلف جلسات المجلس.

وكما يذكر الأعضاء، فإن انتخاب توغو في مجلس الأمن بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لم يكن مسألة سهلة. وفي حين يأتي بلدي من منطقة معتادة تقليديا على إجراء انتخابات نزيهة، فهو لم ينتخب إلا بعد ثلاث جولات اقتراع، ونيله ١٣١ صوتا. وربما كان هناك البعض الذين استهانوا بقدرة توغو على العمل في المجلس. ومع ذلك، وإذا نظرنا إلى كامل مدة ولايتنا، بعد أن أخذت تتضاءل الآن، تكوّن لدينا الشعور بإنجاز المهمة بشكل جيد.

ووفقا لقول شعبي مأثور في توغو، إن الشخص الذي يرقص غير قادر على تقييم نفسه؛ ومع ذلك، يمكننا القول دون مبالغة إن وفد توغو قد بدّد أشد التوقعات تشاؤما إزاء قدرته على الاضطلاع بمسؤولياته كعضو في المجلس.

وعلى الرغم من أن دور العضو غير الدائم في مجلس الأمن لا يزال على العموم أكثر محدودية، اتخذ المجلس، بناء على مبادرة توغو، ١٠ قرارات وبيانات رئاسية وبيانات إلى الصحافة. ولقد تولينا رئاسة المجلس في تاريخ مبكر من ولايتنا، بداية شباط/فبراير ٢٠١٢، للنظر في مسألة أثر الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ولعل ذلك النقاش كان مدعاة لقيام الأمم المتحدة باعتماد الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل. وطرح بلدي أيضا على

ولذلك، هي مسؤوليتنا المشتركة، وليس من الممكن العمل من أجل معالجتها إلا بالعمل الإقليمي الحقيقي. وحل المشكلة في أحد البلدان يمكن ببساطة أن ينقلها إلى بلد مجاور. أود أن أركز بإيجاز على كل من المجالات الأربعة المحددة في المذكرة المفاهيمية (S/2013/728، المرفق).

المجال الأول، فيما يتعلق بإدارة الحدود، بينت خبرة أستراليا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أهمية التعاون الإقليمي وإدارة التهديدات قبل أن تصل فعلا إلى الحدود. وتم تحقيق هذا عن طريق عمليات التعيين المتبادل للموظفين وبرامج بناء القدرات على الصعيد الإقليمي. كما أنشأت أستراليا برنامج أمن الحدود لجنوب شرق آسيا، الذي حسّن القدرة على كشف المخدرات، من خلال تقاسم التكنولوجيا والاتصالات الأوثق وبرامج التدريب المتخصصة.

وقد حدد الاجتماع الوزاري الإقليمي الثاني المعني بأمن الحدود في منطقة الساحل والمغرب، الذي عقد في الرباط، الحاجة إلى التدريب في العديد من الدول على أعمال الجمارك والتكنولوجيا المستخدمة لتتبع السلع والأشخاص، وتعزيز الشبكات من أجل تحسين التنسيق على الصعيد الوطني وعبر الحدود. ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذا الإطار. ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذ مؤخرا بإنشاء مركز تدريب مشترك لأمن الحدود.

ثانيا، فيما يتعلق بتعزيز النظم القضائية وإنفاذ القانون، فإنه لن يتم احتواء المشكلة إلى أن تفوق التكاليف والمخاطر المكاسب المحتملة. وتمثل الملاحقات القضائية والإدانات الحقيقية أحد أهم الأدوات في هذه المكافحة. وتقوم مبادرة ساحل غرب أفريقيا بدور هام في بناء القدرات الإقليمية والوطنية. ويعزز إنشاء وحدات لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، على سبيل المثال في سيراليون وليبيريا، قدرة وكالات إنفاذ القوانين على تبادل الاستخبارات الجنائية الهامة، مما يمكن

ونحن نؤمن إيمانا عميقا بأن العالم يمكن أن يتحرر من ويلات الحرب، شريطة أن يتم بذل المزيد من الجهود لمنع نشوب الصراعات وحلها سلميا.

بطبيعة الحال، نحن نعلم أنه بإمكاننا الاعتماد على الأعضاء الذين سوف يشغلون مقاعدتهم في مجلس الأمن ابتداء من عام ٢٠١٤، خاصة الأعضاء الذين تم انتخابهم للتو، وهم تشاد، وشيلي، وليتوانيا، والأردن، ونيجيريا، والذين نبعث إليهم بتهانينا المتجددة.

السيدة كنعغ (أستراليا) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام والسيد جنيت والسيد فيدوتوف على التزامهم بالتصدي لهذا التحدي.

ما برحت طرق التجارة التقليدية عبر منطقة الساحل وغرب أفريقيا تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لأسباب المعيشة في المنطقة على مدى قرون. ومع ذلك، فإن هذه الطرق نفسها، التي يستغلها الآن مهربي المخدرات، غدت أيضا مصدرا خطيرا لانعدام الاستقرار. إن المخاطر كبيرة. واستمعنا إلى الإحصاءات من الأمين العام هذا الصباح. أخبرنا الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، السيد جنيت، بوضوح يوم أمس أن الجريمة العابرة للحدود الوطنية تشكل أكبر خطر يهدد هذه المنطقة. وقال الأمين العام السابق كوفي عنان عند بدء أعمال لجنة غرب أفريقيا المعنية بمكافحة المخدرات:

”إن لم يكبح جماح الاتجار غير المشروع بالمخدرات فيمكنه أن يعرض للخطر التقدم المشجع الذي أحرزته دول غرب أفريقيا في تقوية الديمقراطية وتعزيز التنمية البشرية والاقتصادية.“

إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات عبر الحدود الوطنية مشكلة تؤثر على بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد.

من تحقيق عمليات عمليات إنفاذ قانون متسقة وفعالة. ونحن نعرف بشكل مباشر أن هذا النموذج يعمل بالفعل: فعلى مدى العقد الماضي، عملت ١٨ من هذه الوحدات بنجاح في إطار شبكة مكافحة الجريمة عبر الوطنية لمنطقة المحيط الهادئ. ولكي تكون فعالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، يجب علينا أن نتعلم من هذه الدروس. ولا يمكن لوحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية إلا بمهارات التحقيق اللازمة والمدعومة بالتكنولوجيا الملائمة، والمستكملة بالتشريعات والنظم القانونية القوية والفعالة. ويجب أن يتوفر لها الدعم السياسي اللازم.

ثالثاً، بشأن مكافحة غسل الأموال والقضايا المالية، تعلمنا أن الاتجار بالمخدرات يمكن أن يساعد في تمويل الجماعات المسلحة وزعزعة استقرار الحكومات، وأنه ما برح مرتبطاً بتمويل الإرهابيين في منطقة الساحل وغرب أفريقيا بصورة متزايدة. ونحن نعلم أن الجماعات الإرهابية ومهربو المخدرات يعملون في نفس المناطق والطرق. ولكننا لا نعرف ما يكفي عن الصلات. وهذا يحتاج إلى تحليل دقيق. ومع ذلك، فإن الواقع هو أن الدولة التي وضعت إطاراً قوياً لمكافحة غسل الأموال هي في وضع أفضل لمعالجة مشكلة تمويل الإرهاب والاتجار بالمخدرات. ولا بد أن تدعم المنطقة إرشادات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك من خلال تنشيط فريق العمل الحكومي الدولي لغرب أفريقيا.

وأخيراً، فيما يتعلق بتحسين أوجه تآزر الأمم المتحدة، يقول تقرير صدر في الآونة الأخيرة عن معهد السلام الدولي، إن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية مسألة لا تعالجها بعثات الأمم المتحدة، ومن المستحيل تجاهلها لكنها ضخمة جداً لتتم معالجتها. وأصبحت تهديداً خطيراً، تقريباً لكل بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وفي العديد من الحالات تعيق عملية تحقيق التنمية والأمن والعدالة التي تسعى الأمم المتحدة لبنائها. من الأهمية بمكان النظر في الفرص من أجل

إن العديد من الأدوات اللازمة المستخدمة للتصدي للاتجار بالمخدرات، ومراقبة الحدود، والتعاون في مجال العدالة الجنائية، ومكافحة غسل الأموال وتبادل المعلومات تملك نفس القدرات اللازمة لإدارة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وإنفاذ العقوبات. ويمكن تحسين التنسيق بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في جميع هذه المجالات. وبالنظر إلى المخاطر، ومن مصلحتنا جميعاً أن نفعل ذلك.

وأخيراً، بما أن هذه آخر جلسة رسمية هذه السنة، أود أن أقول، في المحضر، إن أستراليا ترى أنه من دواعي الاعتزاز أن أتاحت لها الفرصة، خلال العام الماضي، للعمل بشكل وثيق مع أعضاء خمسة منتهية ولايتهم في مجلس الأمن، وهي أذربيجان وباكستان وتوغو وغواتيمالا والمغرب، ونحن نشكرهم رسمياً على إسهامهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

السيد ليو جيايبي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية على عقد مناقشة اليوم. أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري لأذربيجان وباكستان وتوغو

وتحتاج بصورة عاجلة إلى الدعم القوي من المجتمع الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي، مع الاحترام الكامل للملكية بلدان في المنطقة، أن يساعدها على صياغة استراتيجيات في هذا المجال، وتحسين عمل أجهزة إنفاذ القانون لديها وتعزيز قدراتها على مكافحة غسل الأموال، حتى تتمكن تلك البلدان من التصدي للتجار بالمخدرات وغيرها من الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية بفعالية أكبر. وفي الوقت نفسه، وفي إطار مبادئ المشاركة الواسعة النطاق وتقاسم المسؤوليات، يجب تعزيز التعاون الدولي، وعلى وجه الخصوص ينبغي بذل الجهود من أجل اتخاذ إجراءات صارمة ضد استهلاك المخدرات في السوق، وذلك للحد من الطلب والقضاء على الأسباب الجذرية لإنتاج المخدرات والاتجار بها.

ثانياً، إن الصين تقدر الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو وغيرها من المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، فضلاً عن الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. فهم يعملون عن كثب مع بعضهم البعض، واقتروا العديد من البرامج والمبادرات ونسقوها فيما يتعلق بأمن حدود غرب أفريقيا البرية وأمن حدودها البحرية وإنفاذ القانون والعدالة الجنائية.

وهكذا، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بدور إيجابي في مساعدة البلدان في المنطقة على مكافحة الاتجار بالمخدرات. ويحدونا الأمل في أن تواصل الأمم المتحدة القيام بدور تنسيقي وتعزيز دمج الموارد وتخصيصها ليتسنى تقديم الدعم القوي للجهود التي تبذلها البلدان والمنظمات في المنطقة.

ثالثاً، إن مكافحة الاتجار بالمخدرات وغيرها من الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية مرتبطة بالمسائل الاجتماعية والإنمائية وتتطلب جهوداً مشتركة من جميع الحكومات

وغواتيمالا والمغرب، وهم الأعضاء الخمسة المنتهية ولايتهم وأشكرهم على ما قدموه من إسهامات إلى المجلس خلال العامين الماضيين. كما أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون، والمدير التنفيذي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، يوري فيدوتوف، والممثل الخاص سعيد جينيت على إحاطتهم الإعلامية.

في الوقت الحاضر، يواجه المجتمع الدولي مهمة خطيرة تتمثل في منع ومكافحة الاتجار بالمخدرات وغيرها من الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية. إن إنتاج المخدرات والاتجار بها وغسل الأموال وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية أصبحت متفشية على نحو متزايد. وهي متداخلة وتهدد بشكل خطير الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. وبالنظر إلى هشاشة الحالة الأمنية والصعوبات في السيطرة على الحدود، أصبحت منطقة الساحل وغرب أفريقيا منطقتين رئيسيتين مستهدفتين لأنشطة الاتجار بالمخدرات. وأضرت بشدة أنشطة الاتجار بالمخدرات التي تستخدم بلدان المرور العابر في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة، مما يهدد السلام والاستقرار الإقليميين. وفي هذا الصدد، تعرب الصين عن قلقها العميق.

ومن أجل التصدي للأسباب الجذرية للاتجار بالمخدرات، تعتقد الصين أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل جاهداً في المجالات التالية: أولاً، ضمان أن المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الاتجار بالمخدرات وغيرها من الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية تقع على عاتق الحكومات. وترحب الصين بالجهود التي لم تعرف الكلال التي تبذلها البلدان في المنطقة. وفي الوقت نفسه، لا بد من الإشارة إلى أن البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تواجه في جهودها الرامية إلى التصدي للاتجار بالمخدرات وغيرها من الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية، الاختناقات في الموارد والتكنولوجيا والقدرات،

غواتيمالا، وأذربيجان، والمغرب، وباكستان وتوغو على تفتانها ومنجزاتها خلال العامين الماضيين دعماً للسلام والأمن في أفريقيا وفي جميع أرجاء العالم. لقد تشرفت رواندا بالتعاون معها خلال السنة الماضية.

أود أن أشكر الأمين العام السيد بان كي - مون على بيانه الاستهلاكي، كذلك أشكر السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيد سعيد جينيت، الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، على إحاطتهما الإعلاميتين. ويؤيد وفدنا البيان الذي أدلى به السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

كما ذكر المتكلمون السابقون، فإن الإتجار بالمخدرات وتعاطيها يمثلان تهديداً مستمراً للسلام والأمن في أفريقيا. إن مرور ٣٣ طناً من الكوكايين عبر منطقة غرب أفريقيا في عام ٢٠١٠ بقيمة سوقية تبلغ نحو ١,٢٥ مليار دولار كمية تبعث على الرعب. تلك الزيادة المقلقة في الإتجار بالمخدرات في القارة تمثل تحديات جديدة للحالة الأمنية الهشة أصلاً، لا سيما في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي ذلك الصدد، فإن الصلة بين عصابات المخدرات والأشخاص والأفراد السياسيين والعسكريين الفاسدين والمنظمات الإرهابية، تمثل في حد ذاتها خليطاً متفجراً في القارة. على الرغم من أن مناقشة اليوم تركز على منطقة الساحل وغرب أفريقيا، فقد تم التشديد على أن بلدان تلك المنطقة تستخدم بصورة رئيسية كنقاط عبور للمخدرات القادمة من أمريكا الجنوبية وآسيا في طريقها إلى أوروبا أو حتى إلى أمريكا الشمالية، حيث يتم استخدامها بصورة رئيسية. والبعض من هذه العقاقير العابرة يبقى في القارة كدفعات للوسطاء أو للاستهلاك المحلي مما يترك أثراً على الشباب العاطلين عن العمل.

والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، و/أو وكالات الأمم المتحدة التي ينبغي لها أن تعمل ضمن ولايتها وتسخر ما لديها من مزايا وخبرات فنية لضمان التعاون الدولي الفعال. ويمكن لمجلس الأمن أن ينطلق من منظور الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومنع نشوب الصراعات وتعزيز بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وينبغي للمجلس أن يبقي قيد نظره مسألة مكافحة الإتجار بالمخدرات وغيرها من الجرائم العابرة للحدود الوطنية لزيادة اهتمام المجتمع الدولي بتلك المسألة.

رابعاً، في الأجل الطويل، يشكل الفقر والتخلف الأسباب الجذرية والعناصر الحفازة للإتجار بالمخدرات وغيرها من الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غرب أفريقيا وفي منطقة الساحل. نأمل من وكالات الأمم المتحدة في منطقة الساحل أن تعمل بصورة وثيقة مع بعضها البعض، وأن تعزز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي الوقت نفسه، نحض المجتمع الدولي على الوفاء، في أقرب وقت ممكن، بالتزاماته بالمساعدة والاستثمار وبذل جهود خاصة لمساعدة البلدان في المنطقة على بناء القدرات والهياكل الأساسية ليتسنى لها تحسين قدراتها من أجل التنمية الذاتية وإزالة الأسباب المحتملة لنشوب الصراعات.

السيد اندوهونغيريهي (رواندا) (تكلم بالفرنسية):
سيدي، أشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن السلام والأمن في أفريقيا، والمتعلقة بشكل خاص بالإتجار بالمخدرات في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. أما وقد شارفت رئاستكم على الانتهاء، فتود رواندا أن تشكر فرنسا على ما أولته هذا الشهر من اهتمام لمسألة السلم والأمن في قارتنا، سواء في باريس أو هنا في نيويورك.

نرحب بالبيان الذي أدلى به السيد فرناندو كاريرا، وزير خارجية غواتيمالا، بما في ذلك ما يتعلق بأساليب عمل المجلس. نغتنم فرصة انعقاد هذه الجلسة الرسمية الأخيرة لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر لكي نهني وفود

العمل الحكومية الدولية لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا التي يعمل على الصعيد العملي في مكافحة غسل الأموال من خلال برامج التدريب وبناء القدرات. وفي ذلك الصدد، نهب بالمجتمع الدولي العمل على دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تقوية أنشطة الفرقة.

إننا إذ ندرك التحديات المرتبطة بالإتجار في المخدرات في القارة، لا سيما في غرب أفريقيا وفي منطقة الساحل، أقر الاتحاد الأفريقي أيضاً خطة العمل المتعلقة بمكافحة المخدرات ٢٠١٣-٢٠١٧. وتتبع الخطة نهجاً شاملاً نحو المخدرات المرتبطة بالجريمة المنظمة والفساد السياسي والإرهاب والتي تشكل عقبات أمام التنمية. إن التأزر وتعزيز التعاون القاري والدولي عنصران رئيسيان في مكافحة الإتجار بالمخدرات.

تبين جميع تلك المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية أن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهما من المنظمات دون الإقليمية والدول الأعضاء فيها تدرك نطاق الإتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا وفي منطقة الساحل. لذلك تستحق دعماً مستداماً من المجتمع الدولي لأن الطبيعة عبر الوطنية وعبر القارية لذلك الخطر تبين أنه ما من بلد وما من منطقة يمكنها التعامل بمفردها مع المشكلة.

في الختام، نشدد على الحاجة إلى مكافحة الإفلات من العقاب وشن عمليات ضد عصابات المخدرات والسياسيين والجنود الفاسدين، خاصة في غينيا - بيساو. ونحن مقتنعون بأن هذه العمليات بوسعها أن تبعث برسالة قوية لتجار المخدرات والسياسيين الذين يستخدمون المنطقة بوصفها نقطة عبور للمخدرات. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل بأن تظل منطقة الساحل وغرب أفريقيا، أو حتى أفريقيا بأسرها، نقطة انطلاق دولية للإتجار بالمخدرات.

السيدة بيرسفال (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية): أشكركم يا سيادة الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة.

لذلك فإن مكافحة الإتجار بالمخدرات يجب أن تكون حرباً عالمية تشمل جميع القارات - وللأسف، فإن أفريقيا قارة المحور. علاوة على ذلك، يواجه عدد من بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مشاكل تتعلق بالحكم والأمن مما يهيئ حالة مثالية للإتجار بالمخدرات وجميع ضروب الإجرام. وفي الحقيقة، فإن أي بيئة سياسية هشة تسودها الحروب الأهلية والتمرد والانقلابات العسكرية تعمل على زعزعة المنطقة برمتها وتؤدي إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإن المجموعات المسلحة، والمهربين، والمجموعات الإجرامية والمنظمات الإرهابية، كلها تعمل في منطقة جغرافية تعرقل مكافحة الفعالة للإتجار بالمخدرات.

أما فيما يتعلق بالإتجار في المخدرات، فإن غينيا - بيساو المثال الذي يخطر على البال فوراً وقد يعتبر تجسيدا لما يمكن أن يحدث في العديد من البلدان في المنطقة دون الإقليمية، وبالتحديد استيلاء تلك الشبكات الإجرامية على السلطة، إن لم يتم القيام بعمل لاستئصال ذلك البلاء. ولا بد من القيام بجهد مستدامة، خاصة بالتصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة، أولاً وأخيراً، مسائل الحكم، وإصلاح القطاع الأمني، والتنمية والبطالة في صفوف الشباب. يجب على بلدان المنطقة، مع الشركاء الدوليين، التوصل إلى حلول إنمائية محددة، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع ذات الأثر السريع، والقيام بنفس الوقت بإرساء أساسات متينة للتنمية طويلة الأجل.

تقر رواندا بالجهود الكبيرة التي تقوم بها المنظمات دون الإقليمية في مكافحة الإتجار بالمخدرات. ونرحب باستراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للامتثال للقواعد الدولية المتعلقة بضبط المخدرات، ولا سيما الإعلان السياسي الصادر في عام ٢٠٠٨ بشأن الإتجار بالمخدرات وغير ذلك من الجرائم المنظمة، وخطة العمل الإقليمية للتصدي لزيادة مشكلة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا. ونرحب أيضاً بالعمل الذي تقوم به فرقة

إثبات وجود علاقة سببية بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتمويل الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة من غير الدول.

ومع أخذ كل ذلك في الاعتبار، أود أن أؤكد على حقيقة أنه على الرغم من أن الاتجار بالمخدرات يمكن ربطه بغيره من التهديدات، مثل تلك التي يشكلها الإرهاب الدولي، فإن هذه العلاقة ليست خطية دائما. ولا يمكن دائما إثبات الصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والسلام والأمن الدوليين في جميع السياقات والظروف.

وأود أيضا أن أسجل دعم الأرجنتين لمبدأ المسؤولية المشتركة بين البلدان المنتجة والمستهلكة وبلدان العبور. ونعطي أولوية للتركيز المتوازن بين مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم المتصلة به واعتماد تدابير لمنع تعاطي المخدرات وضمان تقديم المساعدة لمدمني المخدرات.

وفي ضوء ما ذكرته، أريد أولا أن أؤكد على المسؤولية الأساسية للدول بخصوص الإجراءات ذات الصلة عندما يتعلق الأمر بمكافحة الاتجار بالمخدرات. ونقر أيضا بقيمة وضرورة التعاون الإقليمي والدولي من أجل التصدي بفعالية لهذه الظاهرة.

وبخصوص مختلف المجالات التي يكتسي التعاون فيها أهمية، فإن بناء القدرات على تنفيذ القوانين أمر بالغ الأهمية، لا سيما في قطاعي القضاء والأمن. ولمكافحة الاتجار بالمخدرات، من الضروري وجود هيئات حكومية قوية وموظفين مدربين بشكل صحيح. ويجب علينا التعاون مع الدول لمساعدتها على تطوير قدراتها حتى يتسنى لها إعادة بناء وتعزيز مؤسساتها وإقامة العدل وضمان سيادة القانون وتوفير الأمن. وفي هذا الصدد، أود أن أثنى على العمل الهام الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة وكذلك بمشاركة ضباط من الأرجنتين في البعثات المنتشرة في مختلف بلدان المنطقة.

بما أن هذه هي الجلسة الرسمية الأخيرة التي يعقدها المجلس في كانون الأول/ديسمبر، أود أن أشيد بقيادتكم وأهنتكم ووفدكم على الطريقة التي اضطلعتن بها بمهامكم خلال هذا الشهر. أود أن أشكر الأمين العام، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والممثل الخاص للأمين العام، ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على بيانهم. أود أن أنوه بوجود وزير خارجية غواتيمالا في هذه المناقشة الهامة.

قبل بضعة أيام فقط، اجتمعنا لمناقشة الحالة في منطقة الساحل (انظر S/PV.7081). وفي تلك المناسبة، أكدت - ومن المفيد الإشارة إلى ذلك مرة أخرى فيما نعالج المسألة اليوم - على مدى أهمية أن نواصل إيلاء الاهتمام الكامل لقضية منطقة الساحل الإقليمية، فيما شددت على أن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، والتي تشمل الأمن والحوكمة الرشيدة والتنمية وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية، أمر ضروري وملح.

وللأسف، فإن منطقة الساحل وغرب أفريقيا يشتركان في مواجهة تحديات صعبة. ويمكن اليوم تكرار الكثير مما قيل في الأسبوع الماضي حيث أن المنطقتين دون الإقليميتين تسجلان واحدا من أدنى مؤشرات التنمية البشرية في العالم وتعانيان نقصا كبيرا ويتعين عليهما التصدي للشبكات غير القانونية العديدة ومختلف الجماعات الإرهابية والمتطرفة العاملة في بلدان تلك المنطقة. وكما نعلم وكما جاء في تقرير الأمين العام (S/2013/354)، فإن المنطقتين دون الإقليميتين مُطالبتان بالتصدي لخطر وآفة الاتجار بالمخدرات والجرائم المرتبطة به، والتي تكون في حالات معينة مسؤولة بوضوح عن زعزعة الاستقرار في بعض البلدان، وذلك بمنعها للسيطرة الفعالة للدولة على الحدود والأراضي وتبسطها ضربة إلى صميم الدول من خلال الفساد. ونعلم أيضا أنه في سياقات وأماكن محددة، يمكن

الانتصار في مكافحة الاتجار بالمخدرات وغيره من أشكال الجريمة المنظمة، مثل الاتجار بالبشر والاتجار بالأسلحة واستعباد واسترقاق المهاجرين وغسل الأموال.

والأرجنتين تعرب عن شكرها لأذربيجان وباكستان وتوغو وغواتيمالا والمغرب وتؤكد لها أننا سنواصل العمل معا بشأن الأولويات والتحديات التي تواجه هذه المنظمة. فبلداننا تتشاطر نفس المبادئ وتعمل من أجل نفس المثل العليا.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أرحب بحضور وزير الخارجية كاريرا لجلسة المجلس صباح اليوم. ونشكر الأمين العام والمدير التنفيذي فيدوتوف والممثل الخاص للأمين العام جينيت على العروض النيرة والمفيدة التي قدموها في هذا الصباح.

وتظهر الإحصاءات والأنماط التي سلطوا الضوء عليها مدى إلحاح هذه المسألة. فمنطقة الساحل وغرب أفريقيا تبرز باعتبارها مركزاً وممرًا للاتجار بالمخدرات الشديدة المفعول، فضلاً عن كونها نقطة عبور وإنتاج للمخدرات الاصطناعية. وننضم إلى المجتمع الدولي في الإعراب عن الجزع إزاء هذا التطور المقلق.

وبميل تهريب المخدرات في المنطقة لاستهداف البلدان ذات الحدود التي يسهل اختراقها والمؤسسات الهشة والأجهزة القضائية والأمنية الضعيفة وذات الموارد المحدودة. وقد أسهم بدوره في ما شهدته المنطقة خلال العام المنصرم من اضطرابات عنيفة وعدم استقرار. وتجار المخدرات قد يقيمون، إذا لم يجر التصدي لهم، روابط مع الشبكات الأخرى غير المشروعة حيث يتقاسمون مع الجماعات المتمردة والمتطرفين العنيفين، في الحالات القصوى، طرق التجارة وربما الأرباح.

وشبكات الاتجار بالمخدرات لا تقوض التنمية والأمن فحسب، بل أنها تهدم أيضاً الثقة في العدالة والمؤسسات

ثانياً، أود أن أقول مرة أخرى إن العديد من المشاكل التي تنشأ تكون نتيجة لأسباب عميقة الجذور ويجب معالجتها بإجراء تغييرات جوهرية وليس باتخاذ تدابير مُسكنة. ولذلك، أريد أن أشير إلى أن مكافحة الاتجار بالمخدرات يجب أن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى التنمية لأنه ما من شك في أنه في ظل ظروف معينة، يوفر المستوى المنخفض للتنمية أرضاً خصبة للأنشطة الإجرامية. ونتيجة لذلك، فإن أي خطة مرضية لمكافحة الاتجار بالمخدرات يجب أن تتضمن تدابير تهدف إلى توفير سبل بديلة لكسب العيش - سبل قانونية، ولا سيما للشباب، وتوفير العمل اللائق للشباب والنساء. ونشدد على أنه يجب علينا تركيز جهودنا على تحقيق التنمية البشرية المستدامة استناداً إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة مع التركيز على حقوق الإنسان وعلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثالثاً، أود أن أؤكد وأثني على التقدم الذي حققه عدد كبير من البلدان في المنطقة بمساعدة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، المثلة في هذه المناقشة.

رابعاً، أود أن أؤكد على أهمية احترام المجلس لاختصاصات ومسؤوليات الهيئات الأخرى في المنظومة، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومختلف الوكالات.

وأخيراً، أعتقد أنه من المهم التأكيد على أن أي نهج شامل حيال المشكلة يجب أن يحترم خصوصية الحالات المحلية والإقليمية التي يوجد فيها تجار بالمخدرات، لأن المشاكل التي تسببها المخدرات تختلف من مكان لآخر، وذلك وفقاً للخصائص المحلية ودون الإقليمية والإقليمية المحددة.

وفي الختام، فإن الأرجنتين تؤيد البيان الرئاسي S/PRST/2013/22 وتشكر الوفد الفرنسي على عمله. والعمل معا هو السبيل الوحيد الذي يمكن به للمجتمع الدولي تحقيق

لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتأثيراته السلبية على منطقتي الساحل وغرب أفريقيا.

خصصت الولايات المتحدة موارد كبيرة من أجل التصدي للاتجار بالمخدرات وآثاره في المنطقة، وستطلق برامج جديدة في مالي وتشاد خلال العام المقبل. وتدعم برامجنا الجهود الحالية لمكافحة الاتجار بالمخدرات، ومواجهة تعاطي المخدرات، وزيادة الوعي العام وتعزيز سيادة القانون. وعلى سبيل المثال، ساعدت الولايات المتحدة على وضع المناهج التدريبية للوكالة الوطنية النيجيرية للمخدرات وإنفاذ القانون ودعمت قدراتها على إجراء التحقيقات. خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، أحرقت الوكالة ما يزيد عن ٧٢٤٩ كيلوغراما من المخدرات غير المشروعة التي صادرتها.

كما تعمل الولايات المتحدة أيضا مع حكومات كوت ديفوار وليبيريا ونيجيريا من أجل وضع نظام مهني خاص بإساءة استخدام المواد المخدرة، يتضمن مجلسا لإصدار الشهادات وعملية لمنح التراخيص وينفذ برامج العلاج القائم على الأدلة التي تحترم حقوق الإنسان. وستطلق الولايات المتحدة قريبا في بنن، برامج لمكافحة الفساد، وتعزيز سيادة القانون ورفع مستوى الوعي بالقضايا المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وقدما أيضا ما يناهز ٢,٥ مليون دولار إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دعما لمبادرة ساحل غرب أفريقيا، التي تتناول قضايا الحدود والفساد في جميع أنحاء المنطقة.

منذ أن نظر مجلس الأمن أول مرة في التهديد الذي يشكله الاتجار بالمخدرات للسلام والأمن الدوليين، في عام ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6233)، أحرز تقدم كبير في الكفاح العالمي ضد المخدرات. ونحن نتطلع إلى مواصلة وتوسيع نطاق هذا العمل العالمي في المجلس، إلى جانب مواصلة تركيزنا على منطقتي الساحل وغرب أفريقيا، لتعزيز قدرة الحكومات والمؤسسات

الحكومية. وعندما يربح القادة الفاسدون ويعمل تجار المخدرات مع الإفلات من العقاب، يفقد السكان الثقة في سيادة القانون وتزدهر الاقتصادات غير المشروعة ويزداد تآكل الحوكمة المتجاوبة والخاضعة للمساءلة. وقد شهدنا ذلك في غينيا - بيساو، حيث يمثل الاتجار بالمخدرات سببا ونتيجة في آن معا لسوء الحكم.

ومما يسبب تفاقم الآثار المزعجة للاستقرار للتدفقات غير المشروعة أنه يجب على الحكومات الآن التعامل أيضا مع التحديات على الصعيد الاجتماعي وعلى صعيد السياسات التي يشكلها تزايد تعاطي المخدرات محليا. ويرتبط الاتجار غير المشروع بارتفاع معدلات التسرب من المدارس وزيادة العنف والسلوك الإجرامي وفقدان إنتاجية القوة العاملة وتقلص رأس المال البشري.

وعلى الرغم من هذه التحديات المتزايدة، فإننا نشجع بقوة المؤسسات الإقليمية على مواجهة تلك القضايا بصورة مباشرة ونرحب بتمديد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لخطة عملها الإقليمية في عام ٢٠١٣ لدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والحكومات المنتزعة. وننضم إلى المجتمع الدولي في التأكيد على أهمية الحلول الإقليمية والتي يجب أن تكون، على غرار المشاكل ذاتها، عابرة للحدود والثقافات واللغات والنظم الاقتصادية.

وخلال العام المنقضي، شهدنا زيادة في المؤتمرات واللجان والاتفاقات والسياسات الإقليمية الرامية إلى التصدي للاتجار بالمخدرات واستهلاكها.

لقد حان الآن وقت ترجمة الاتفاقات والسياسات إلى إجراءات. وعلى الأمم المتحدة دور حاسم تضطلع به، لا سيما فيما يخص أمن الحدود، فيما يدخل المجتمع الدولي في شراكات مع الحكومات الإقليمية من أجل وضع الأدوات

على تعطيل ممرات العبور وحرمان تجار المخدرات من المناطق التي يمكن أن يعملوا فيها.

أخيراً، وبما أن هذه الجلسة هي الجلسة الرسمية الأخيرة للمجلس خلال عام ٢٠١٣، دعوني أقول، بالنيابة عن الولايات المتحدة، بأنه كان من دواعي شرفنا وسرورنا العمل خلال العامين الماضيين، مع وفود الأعضاء الخمسة المغادرين للمجلس.

ومن الجدير بالثناء، اعتماد دول وقادة منطقتي غرب أفريقيا والساحل عدداً من المبادرات والتدابير الهامة على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، لمواجهة تهديدات الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، وتعزيز القدرات الوطنية وتوطيد أمن الحدود والمسطحات البحرية. ومع ذلك، من الواضح أن معظم بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لا يمكنها التغلب على التهديدات عبر الوطنية القائمة والناشئة، بمعزل عن الآخرين. وليس بوسع حتى المبادرات الوطنية والإقليمية الناجحة ضمان التوصل إلى حل شامل إذا لم تدعمها منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بشكل أوسع. ومن الأهمية بمكان مواصلة الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف الإسهام في الجهود الإقليمية والوطنية الجارية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات في منطقتي غرب أفريقيا والساحل.

السيد مهديف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة من أجل التأكيد مجدداً على التزام المجلس بمعالجة التأثير المزعزع للاستقرار للاتجار بالمخدرات في منطقتي غرب أفريقيا والساحل. ونحن ممتنون أيضاً للأمين العام على إحاطته الإعلامية، وعلى تقديمه تقريره عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2013/359). كما أود أيضاً أن أشكر السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيد سعيد جنيت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، على إسهامهما في المناقشة.

إن أذربيجان ترحب بالبيان الرئاسي S/PRST/2013/22 الذي اعتمد في وقت سابق اليوم، والذي عبر فيه المجلس عن قلقه المتزايد إزاء التهديدات الخطيرة التي يشكلها الاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية ذات الصلة، للسلام والاستقرار والحوكمة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وسيادة القانون في بلدان منطقتي غرب أفريقيا والساحل.

حدثت خلال السنوات الماضية، تعبئة دولية كبيرة ضد التأثير المتزايد للاتجار غير المشروع بالمخدرات والأنشطة الإجرامية ذات الصلة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويوفر تقرير الأمين العام على حد سواء، تحديثاً مفصلاً بشأن التقدم الذي أحرز حتى الآن في المنطقة، وتوصيات هامة من أجل

ومن المهم ضمان التنسيق الفعال والمساءلة المتبادلة من أجل تحقيق النتائج، اللذين يمكن توفيرهما من خلال الاستجابات المتكاملة ومتعددة التخصصات وتعزيز تعاون جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، استناداً إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة. ومن البديهي أن تكون، محور كل جهود المساعدة، الدولة المستفيدة التي تحدد نقاط ضعفها، وشواغل أمنها القومي، وتنظر في سبل معالجتها، وتضع الأولويات. وبالتالي، من الضروري بالنسبة للأطراف الدولية والإقليمية، تصميم مبادراتها لتلبية

والجريمة، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

لن أسهب في التحليل. نظرا لما تشمله آفة الاتجار بالمخدرات من مستوى عال من العنف، وأنواع عديدة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية وضعف في هياكل سيادة القانون بسبب الفساد في كثير من الأحيان، فإنها تمثل حقا تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وتمكّن الأرباح الهائلة التي يولدها الاتجار بالمخدرات، تجار المخدرات ليس من إضعاف الدول فحسب، ولكن أيضا من التلاعب بمؤسسات الدول الضعيفة لمصلحتهم الخاصة. ومحاولة مكافحة هذه الآفة من خلال استراتيجية العقاب وحدها، محكوم عليها بالفشل. فهي تتطلب نهجا شاملا يعالج الأسباب الجذرية، وخاصة هشاشة الدول.

إننا نرحب بالجهود التي تبذلها دول منطقتي غرب أفريقيا والساحل لمكافحة الاتجار بالمخدرات وندعمها، لا سيما داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، اللذين اعتمد أعضاءهما استراتيجيات خاصة بأمن الحدود في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. ويحشد المجتمع المدني الأفريقي جهوده أيضا، كما يتبين من اجتماع ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر الذي عقد في أكرا في غانا، بمبادرة من لجنة غرب أفريقيا المعنية بالمخدرات. ويحدونا الأمل في أن تسهم اللجنة، التي أنشئت بمبادرة من كوفي عنان وتتألف من شخصيات بارزة وخبراء، في إيجاد حلول دائمة للمشاكل المتزايدة الناجمة عن الاتجار بالمخدرات وتعاطيها في المنطقة.

يجب أن يكون بوسع بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إلى عضويتها أن تعول على الدعم الثابت من جانب المجتمع الدولي. ويعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه جنبا إلى جنب مع شركائهم الأفارقة، لا سيما من غرب أفريقيا، في إطار استراتيجية الاتحاد

الاحتياجات الفردية للدول، مع أخذ شواغل أمنها القومي والتزاماتها الدولية بعين الاعتبار بشكل كامل.

وينبغي إيلاء اهتمام حقيقي لنداءات البلدان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، فيما يخص تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات وتوفير الأموال لمواجهة التهديدات والتصدي للتحديات التي تؤثر على المنطقة. إننا نتفق مع الأمين العام بخصوص الحاجة إلى توفير موارد إضافية لمواصلة مكافحة المخدرات والجريمة في منطقتي غرب أفريقيا والساحل.

ولأن هذه الجلسة هي الجلسة الأخيرة التي تخاطب خلالها أذربيجان مجلس الأمن بصفتها عضوا فيه، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر مرة أخرى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على منح بلدي فرصة لتعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال وجودنا في المجلس. كما نشكر جميع أعضاء المجلس وباقي الوفود والشركاء على تعاونهم الممتاز ودعمهم خلال العام الماضيين. وأود أيضا أن أشكر الأمانة العامة على مساعدتها والمترجمين الفوريين على مهنتهم. لقد كانت تجربة فترة سنتين فريدة من نوعها فيما يخص التعامل مع قضايا السلام والأمن وحافلة بالعمل الجماعي المميز. ونتمنى للأعضاء الجدد التوفيق خلال فترة عضويتهم.

كما أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لكم سيدي الرئيس، ولوفد بلدكم على ترؤسكم الممتاز لأعمال المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، ونتمنى رئاسة ناجحة للأردن خلال شهر كانون الثاني/يناير.

السيدة لو كاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات وآثارها على السلم والأمن في منطقتي غرب أفريقيا والساحل، وهو موضوع يستحق بوضوح اهتماما كاملا من جانب المجلس. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشكل مناسب لتعزيز التعاون الإقليمي. ومبادرة ساحل غرب أفريقيا خير مثال على ما يمكن عمله. وقد تمخضت تلك المبادرة عن نتائج أولية مشجعة في سيراليون. وعلينا الآن أن نعزز وحدات مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، مع تعزيز النظم القضائية والعقابية، من أجل مكافحة الإفلات من العقاب. وأفضل تدابير الشرطة مألها إلى الفشل في حالة انهيار نظام العقوبات على مستوى القضاء أو السجون. وحيثما تكون القدرات غير كافية أو أن طابع الجرائم المرتكبة عبر الحدود يثير المشاكل، يمكن التماس الحلول القانونية على المستوى الإقليمي، ولا سيما في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات يجب أن تكون جهداً جماعياً يضم بلدان المنشأ والعبور والمقصد، لأننا نعرف أن تلك الفئات تزداد تداخلاً، بما في ذلك في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وكشريك للعديد من بلدان المنطقة، تلتزم لكسمبرغ بتقديم المساعدة في هذه المعركة، لصالح السلام والأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

أخيراً، ومثلما فعل زملائي، أود أنا أيضاً أن أعنتم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري للأعضاء الخمسة المنتهية ولايتهم في مجلس الأمن - أذربيجان وباكستان وتوغو وغواتيمالا والمغرب. فقد كان العمل معهم في المجلس من دواعي اعتزازنا.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. وإننا نقدر انخراط الأمين العام، السيد بان كي - مون، شخصياً بشأن هذه المسألة. ونشكر أيضاً السيد فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني

لمكافحة المخدرات وخطة العمل للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ و ٢٠١٣-٢٠١٦، على التوالي.

وفيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة، فإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يقوم بدور محوري بشكل واضح. ومن الأمور موضع الترحيب أن المكتب يتعاون بشكل مكثف مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. ولعل خير مثال على ذلك فرقة العمل المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات، ويتشارك المكتب وإدارة الشؤون السياسية في رئاستها، وهي تجمع بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة. ونحن نؤيد التوصية الواردة في البيان الرئاسي S/PRST/2013/22، الذي اعتمدها للتو، بضرورة أن يحاط مجلس الأمن علماً بشأن أنشطة فرقة العمل على أساس أكثر انتظاماً. وعموماً، من المهم أن تكون هناك متابعة عازمة لمناقشة اليوم.

ومن أجل الاستجابة للتهديد على نحو أفضل، نشجع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والبعثات التي يأذن بها المجلس في بلدان المنطقة على تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها، إلى جانب تعزيز قدراتها التحليلية بشأن الأثر السياسي والاقتصادي والاجتماعي للاتجار بالمخدرات.

كما أن للجنة بناء السلام دوراً مهماً في العمل على تعزيز القدرات المؤسسية للبلدان الأربع التي تدعمها في غرب أفريقيا - غينيا وغينيا - بيساو وليبيريا وسيراليون - وكذلك في دعم وتنسيق الجهود الدولية.

والمزيد من التنسيق الذي يجمع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمين العام المساعد المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، فضلاً عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية لشرطة الجنائية (الانتربول) هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله دعم الجهود الجارية في

ثانياً، نظراً لطبيعة التحديات، يجب أن تؤدي المنظمات الإقليمية دورها كاملاً. ونحن ندعم الجهود التي تبذلها حكومات دول المنطقة لتحسين تنسيق إجراءاتها لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وخطة العمل الإقليمية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وخطة عمل الاتحاد الأفريقي إطاران أساسيان لتحقيق تلك الغاية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم هذه المبادرات الإقليمية.

ثالثاً، من المهم معالجة الأسباب الهيكلية الكامنة وراء تلك الهشاشة. واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل تعترف، عن حق، بالارتباط المتعاقد بين التنمية والأمن في منطقة الساحل. وهي تركز بشدة أيضاً على تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية للتنمية. وفي جهودنا من أجل التصدي للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، من الأهمية أن ننفذ الاستراتيجية المتكاملة تنفيذاً كاملاً.

رابعاً، إن إنشاء آليات للإنذار المبكر والوقاية ينبغي أن تكون مسألة ذات أولوية بالنسبة للمجلس. لا بد لنا أن نأخذ المسائل المتعلقة بالاتجار بالمخدرات في الاعتبار في استراتيجيات منع نشوب النزاعات وفي ولايات بعثات حفظ السلام. وينبغي للمجلس أيضاً استكشاف السبل لمواصلة تعزيز التعاون فيما بين بعثات الأمم المتحدة ذات الصلة. وجمهورية كوريا ترحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2013/22 اليوم، وستبقى ملتزمة بمساعدة غرب أفريقيا في معركتها ضد الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

أخيراً، وبما أن هذه هي الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن هذا العام على الأرجح، أود أن أشكر أعضاء المجلس المنتهية ولايتهم - أذربيجان وباكستان وتوغو وغواتيمالا والمغرب - على إسهاماتهم القيمة والتعاون معنا في المجلس.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):
نشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم لعقد إحاطة إعلامية

بالمخدرات والجريمة، والسيد جينيت، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطتهما الإعلاميتين اليوم.

يظل الاتجار بالمخدرات يشكل تهديداً للسلام والاستقرار الدوليين. والاتجار غير المشروع بالمخدرات يقوض سلطة وفعالية مؤسسات الدولة، ويعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويفضي إلى تآكل سيادة القانون. وغرب أفريقيا هي المنطقة الأكثر تضرراً بتلك الآفة اليوم، حيث تبرز بسرعة كنقطة عبور رئيسية وكمنطقة للاستهلاك والإنتاج. وإننا نشعر بالقلق بشكل خاص إزاء التهديد المحتمل لجهود بناء السلام والمكتسبات التي تحققت بصعوبة بالغة في مجال التنمية الاقتصادية في المنطقة.

والاتجار بالمخدرات مشكلة لا يمكن لبلد بمفرده معالجتها. وهذا القول يصح أكثر حيثما تفتقر الدول التي تواجه مثل هذه التحديات إلى القدرة على الاستجابة لها على نحو فعال، كما نرى في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. ولذلك، فإن الاستجابة الشاملة والمتكاملة مطلوبة على وجه الاستعجال. والتعاون والتنسيق بين البلدان المتضررة، وكذلك فيما بين المنظمات الدولية والإقليمية مسألة حيوية الأهمية. وفي هذا السياق، أود أن أبادي بعض الملاحظات.

أولاً، إن التنفيذ الفعال للاستراتيجيات الإقليمية والدولية ذات الصلة يعتمد على قدرات الحكومات. لذلك، ينبغي التشديد على تعزيز القدرات القانونية والمؤسسية، خاصة في مجال ضبط الحدود والجمارك. وإنشاء نظم العدالة الجنائية الوطنية التي يمكن الوصول إليها وتتفق مع المعايير الدولية أمر مهم أيضاً. وثني على دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في توفير الدعم القيم لهذه الغاية، وخاصة من خلال مبادرة ساحل غرب أفريقيا. كما أن استمرار المساعدة التي يقدمها المانحون الدوليون لا يزال ضرورياً.

الصراعات والحرب غير النظامية وتمولهما. كما أنها تقوض المكاسب الأولية التي تتحقق في الجهود الجارية لبناء السلام في العديد من البلدان أو تعكس اتجاهها. باختصار، فإن الاتجار بالمخدرات يشكل تهديدا مباشرا للسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وإزاء تلك الخلفية، فإن تعزيز تركيز المجلس على هذه المسألة هام وحسن التوقيت. غير أنه ينبغي أن تواصل المناقشات بشأن هذه المشكلة المضي قدما من الجوانب المعيارية إلى المبادرات العملية والملموسة الرامية إلى معالجة كل من المشكلة وأسبابها الجذرية. يجب أن تستند أطر التصدي لهذا التهديد إلى نهج شامل ومتكامل يعطي الثقل الواجب للتنمية والحكم الرشيد وبناء القدرات. وينبغي إدماج تدابير التصدي للاتجار بالمخدرات في الخطط الإنمائية للأمم المتحدة وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي.

إن التعامل مع تداعيات مشكلة المخدرات في منطقة الساحل وغرب أفريقيا مسؤولية مشتركة. ينبغي تعزيز الإجراءات الوطنية عن طريق زيادة التعاون ودعم التنسيق وتعبئة الموارد على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، يتعين على بلدان المنطقة التركيز بصفة خاصة على بناء المؤسسات من أجل تعزيز النظم القضائية والقطاعات الأمنية ومؤسسات الشرطة. ويجب أيضا اتخاذ خطوات لمكافحة الإفلات من العقاب والفساد وتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

يكن الأمر برمته في معالجة العجز في القدرات، وهو هائل. وفي هذا المجال، فإن مساعدة المجتمع الدولي أساسية. إن التعاون بين المناطق الإقليمية والمناطق دون الإقليمية، تمشيا مع مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة عن التخفيض المتزامن في العرض والطلب، من شأنه ضمان نجاح الاستراتيجيات الرامية إلى استئصال شأفة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

علنية بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. ونشكر أيضا الأمين العام، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيديتوف، والممثل الخاص للأمين العام، السيد سعيد جينيت، على إحاطاتهم الوافية والثاقبة للغاية.

نحن جميعا ندرك تماما فداحة وخطورة مشكلة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود في غرب أفريقيا وما يترتب عليها من آثار على الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. والأهم من ذلك أن المخدرات غير المشروعة تدمر حياة وأمن الملايين في جميع أنحاء العالم. إن صناعة المخدرات قوية، وتقدر قيمتها بمئات البلايين من الدولارات. وتعاني جميع بلدان ومناطق المنشأ والعبور والاستهلاك من الآثار الضارة المترتبة على زراعة المخدرات وتصنيعها وتوزيعها وبيعها.

وفي مواجهة التحديات العديدة في مجالي القدرات والحكم، فإن منطقتي غرب أفريقيا والساحل عرضة بصفة خاصة للآثار المزعجة للاستقرار لكامل دورة إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها. فعلى سبيل المثال، قال لنا المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اليوم، أن عام ٢٠١٠ وحده شهد مرور ١٨ طنا من الكوكايين، تبلغ قيمتها ١,٢٥ بليون دولار، عبر منطقة غرب أفريقيا. هذا أمر مذهل. إن المنطقة طريق عبور للمخدرات المتجهة إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا. وبالإضافة إلى كونها مركز عبور رئيسيا فإن المنطقة، التي تعد أيضا منتجا رئيسيا للمخدرات التركيبية، شهدت زيادة في استهلاك المخدرات.

يولد الاتجار بالمخدرات الفساد ويقوض مؤسسات الدولة وسلطتها. وفي بعض الحالات، قوض النظام الدستوري. وتؤجج الصلة القوية بين الاتجار بالمخدرات والإرهاب

المجلس إلى توصية فريق الخبراء بأن تعزز الدول الأعضاء قدرة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في ليبيريا.

ونحن نعرب عن تأييدنا الكامل للبيان الرئاسي بشأن هذا الموضوع (S/PRST/2013/22).

أخيراً، أود أن أقول بإيجاز إن السنتين الماضيتين كانتا مثمريتين ومفيدتين جداً بالنسبة لباكستان، بصفتها عضواً غير دائم العضوية في مجلس الأمن. ونحن نشكر أعضاء المجلس الآخرين وعموم الأعضاء والأمانة العامة على تعاونهم وتوجيههم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية. أود أن أشكر الأمين العام والسيد فيدوتوف والسيد جنيت على بيانهم.

تعقد هذه الجلسة مباشرة بعد مؤتمر قمة الإليزيه المعني بالسلام والأمن في أفريقيا، الذي نظمته فرنسا، وتمكننا من أن نبعث برسالة قوية إلى دول المنطقة. يشكل الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل وغرب أفريقيا تهديداً للسلام والاستقرار. أجرى مجلس الأمن تقييماً لهذه المسألة. ولذلك يجب أن تدعم الأمم المتحدة المبادرات التي اتخذتها دول المنطقة.

وأود أن أؤكد على ثلاث نقاط، هي التهديد والالتزامات التي قطعتها فرنسا ودور مجلس الأمن.

أولاً، لنقيم الحالة. من الواضح، دون تكرار الإحصاءات التي قدمت لنا هذا الصباح، أن الاتجار بالمخدرات يشكل تهديداً لبلدان منطقة الساحل وغرب أفريقيا ولأمنها واستقرارها وتنميتها، بل وللسلام والاستقرار الدوليين. أصبحت منطقتنا غرب أفريقيا والساحل، كما سمعنا، مركزين لعبور الكوكايين، في حين أن عبور القنب نشاط دائم وتبرز أنشطة عبور الهيروين والمخدرات التركيبية. إن صلة الاتجار بالمخدرات مع مختلف الجماعات الإجرامية، وفي بعض الحالات، تمويل أنشطة

لذلك ثمة حاجة إلى زيادة فعالية التنسيق الذي يركز على النتائج فيما بين بلدان منطقة الساحل وغرب أفريقيا من أجل تحقيق الفعالية في إدارة الحدود ومواءمة الاستجابات القانونية والقضائية للاتجار بالمخدرات والمشاكل الناجمة عن عائلته غير المشروعة. وينبغي أيضاً زيادة تعزيز وتعميم التعاون والتنسيق فيما بين جميع كيانات الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام في منطقة الساحل وغرب أفريقيا.

تسلم باكستان بالخطوات العديدة التي اتخذتها بلدان الإقليم ومنظماته لمكافحة الاتجار بالمخدرات وترحب بها. ونعترف أيضاً بالدور الحاسم الأهمية الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الصدد. ولحسن الحظ، نحن لا نبدأ من الصفر. جرى بالفعل التفكير والتخطيط الاستراتيجيين، وتكفل بوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونحن نؤيد هدف الاستراتيجية المتمثل في مساعدة بلدان منطقة الساحل والآليات الإقليمية على تعزيز القدرات الوطنية من أجل تحقيق الفعالية في إدارة الحدود والإدارة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، تكتسي الأدوار التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام ولجنة بناء السلام أهمية بالغة.

تولت باكستان رئاسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٩٨٥ بشأن ليبيريا (١٩٩٥) على مدى السنتين الماضيتين. ويقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا حالياً بوضع استراتيجية إقليمية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمات الإقليمية، مثل اتحاد نهر مانو، للحد من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة والمخدرات. وفي هذا السياق، أود أن أسترعي انتباه

يدعون بصفة خاصة إلى اتخاذ تدابير ملموسة بغية تيسير عمليات الاعتراض البحري، ومراقبة المناطق الحدودية، والملاحقات القضائية، ومحاکمات المتاجرين وإصدار الأحكام بحقهم، ومكافحة الفساد وغسل الأموال، وأخيرا اعتماد تدابير تتعلق بالصحة وترمي إلى مكافحة الطلب على المخدرات.

وأبعد من ذلك، ينبغي أن يكون لمجلس الأمن فهم أفضل حول أثر الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة على الحالات المدرجة في جدول أعماله. لهذا السبب، يطلب المجلس في البيان الرئاسي أن يبقى مطلعاً بشكل أفضل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على هذه التهديدات، وبخاصة عندما ينظر في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية. كما يحث مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة الشؤون السياسية على أن يشملا، في إحاطاتهما الإعلامية المنتظمة إلى المجلس، معلومات بشأن الأعمال التي تقوم بها فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات كتهديدين للأمن والاستقرار. وستواصل فرنسا، بصفتها الوطنية داخل الإطار الأوروبي ومن خلال مجلس الأمن، توفير الدعم لمبادرات أصدقائها في بلدان غرب أفريقيا، بهدف مكافحة آفة الاتجار بالمخدرات.

أستأنف الآن مهامى بصفتي رئيساً للمجلس.

أعطي الكلمة للسيد أنطونيو.

السيد أنطونيو (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر الأمين العام، والسفير سعيد جنيت، والسيد يوري فيدوتوف على إحاطاتهم الإعلامية، وأن أرحب بحضور السفير بامبا هنا اليوم، بصفته ممثلاً للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

إن الاتحاد الأفريقي يتشاطر تماماً المخاوف التي أثارها معظم المتكلمين اليوم حول التحديات التي تواجه منطقة غرب أفريقيا والساحل، خاصة مع مراعاة حقيقة أن تلك التحديات

الإرهاب، توجب حالات التمرد وتزعزع استقرار الحكومات القائمة، كما رأينا في العديد من بلدان المنطقة، ولا سيما في مالي وغينيا - بيساو. تواجه دول المنطقة، باعتبارها منطقة عبور - والآن منطقة لإنتاج واستهلاك المخدرات، عواقب وخيمة من حيث الفساد والنشاط الاقتصادي غير المشروع والصحة العامة. وفي مواجهة هذا التهديد الناشئ، استرعت دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل انتباه المجتمع الدولي وتلتمس الدعم لمبادراتها. ونقل الأمين العام، في العديد من تقاريره، هذه الشواغل.

ثانياً، التزمت فرنسا بالاستجابة لذلك الطلب. وفي مؤتمر قمة الإليزيه، الذي عقد في باريس يومي ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن تصميمهم المشترك على الحد من إنتاج المخدرات وتصنيعها واستهلاكها والاتجار بها في القارتين، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز التعاون القانوني والأمني. وستواصل فرنسا تقديم الدعم لأمن وسلامة المسطحات البحرية والمناطق الحدودية الأفريقية، بعد قمة ياوندي ومؤتمر الرباط. والتزمت فرنسا أيضاً بعرض هذه القضايا على الاتحاد الأوروبي، ولا سيما من خلال الدعوة إلى اعتماد استراتيجية خاصة بالاتحاد الأوروبي للسلامة البحرية في خليج غينيا للتصدي للتحديات الشاملة التي تؤثر على تلك المياه الإقليمية.

أخيراً، وبشأن دور مجلس الأمن، فقد أظهر أعضاء المجلس، من خلال هذه المناقشة، التزامهم بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية.

وفي البيان الرئاسي الذي اعتمد اليوم (S/PRST/2013/22)، يدعم أعضاء المجلس المبادرات التي اتخذتها دول المنطقة، ويطلبون إلى الأمم المتحدة المساعدة على تنفيذها، ولا سيما في إطار الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل، بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، مثل الاتحاد الأوروبي. وهم

كان لها تأثير كبير على مسائل الإرهاب، والاتجار بالبشر، والارتزاق، والتمرد المسلح، وتغيير الحكومات بشكل غير دستوري.

والمشكلة الناجمة عن آفة الاتجار بالمخدرات وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فضلا عن المحاولات الرامية إلى إيجاد الحلول الكافية لها، ينبغي أن ينظر إليها على خلفية السياق العام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الحالي في المنطقة. والمعروف جيدا أن بلدانا عديدة في المنطقة تواجه عوامل من قبيل الفقر، وعدم الاستقرار السياسي، وتغيير الحكومات بشكل غير دستوري، وأعمال متفرقة ومتكررة من العنف المتطرف، وفي عدد من البلدان الاتجار بالمخدرات، فضلا عن الخطر المتزايد من انتشار الأنشطة الإرهابية، لا سيما في منطقة الساحل والصحراء الواسعة.

وهذه الأخطار التي تهدد السلام والأمن الإقليميين سببها جزئيا الظروف المستدامة التي تفيد مصادر جديدة بالثقة بأنها تسفر عن أن يكون متوسط العمر المتوقع في هذه المنطقة هو ثمانية وأربعون سنة، ونسبة محو الأمية بين البالغين ٢٥ في المائة، مع وجود ٤٠ في المائة أو ٦٥ مليوناً من سكانها الصغار والكبار غير قادرين على القراءة أو الكتابة. مرة أخرى، إن منطقة غرب أفريقيا تعاني عجزا في إرسال ١٤ مليون طفل تتراوح أعمارهم ما بين سبع سنوات وأثني عشرة سنة إلى المدارس. وهذه الجماعات تمثل السكان الأميين وغير المهرة عموما والعرضة لدعاة الإرهاب، وتجار المخدرات، والمحرضين في المجالات السياسية والاجتماعية والدينية.

ومن المهم مع ذلك التأكيد على أن هذه الشروط تسببها جزئيا عوامل خارجية وداخلية على حد سواء، بما في ذلك الممارسات والهياكل التجارية الدولية الظالمة التي تساعد على كبت الأرباح الاقتصادية الأفريقية، من خلال إغراق الأسواق بالمنتجات الأجنبية المدعومة، وفرض الضرائب المرتفعة في

أفريقيا على الصادرات، والتحرر الاقتصادي القسري. وكان أثر ذلك إضفاء الطابع المؤسسي المقنن على البطالة، والحث على المحاولات المتهورة للسفر إلى المراعي الأكثر اخضراراً في أوروبا، وتعزيز الجوع وتدمير الإنتاج المحلي - مما يؤدي إلى زيادة أسعار المواد الغذائية والعناصر الأخرى - والحد من وصول السلع الأفريقية إلى الأسواق الخارجية من أجل الحصول على عائدات النقد الأجنبي. لذلك، إن النشاط الرئيسي لإنتاج الفرد كثيرا ما يكون غير مربح، ويصبح الجوع في مختلف أشكاله مرضا متوطنا.

ونظرا للطابع المترابط للأسباب والآثار المترتبة على مشكلة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، يقول الاتحاد الأفريقي دائما إن أفضل طريقة لمواجهة هذه المشكلة هي في وضع وتنفيذ سبل كلية لتنسيق الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات، مثل إدمان المخدرات، وفساد الوكالات المكلفة بالمراقبة في الموانئ ونقاط الدخول، وما ينتج عن ذلك من عدم استقرار وصراع مسلح. وبينما نقدر حق التقدير حقيقة أن البيان الرئاسي الذي اعتمد اليوم (S/PRST/2013/22) يتناول مسألة التنسيق، فإن أحد الأسباب الرئيسية التي تدعو إلى بذل الجهود المتضافرة لمواجهة مسائل الاتجار بالمخدرات على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والقاري هو أن تجار المخدرات وعملاءهم يطورون باستمرار شبكاتهم التجارية، عن طريق اختراق وكالات إنفاذ القانون وسلطات البلد الأمنية ذات الصلة في نقاط العبور والدخول لدى البلدان المستهدفة. وبغية القيام بذلك، يعولون على عوامل ذكرها متكلمون عديدون اليوم مثل الفقر، والبطالة المتوطنة، والممارسات الفاسدة والحدود المخترقة.

وكما ذكر ممثل رواندا، يعكف الاتحاد الأفريقي على وضع تدابير تهدف إلى دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التصدي للإتجار بالمخدرات والتحديات المرتبطة به في

ونود أن نغتنم هذه الفرصة أيضا لنشكر الوفود التي انتهت وجودها كأعضاء في مجلس الأمن، وهي تحديدا أذربيجان وباكستان وتوغو وغواتيمالا والمغرب.

(تكلم بالفرنسية)

ونود أن نقول لممثل بلدنا الشقيق توغو إننا نوافق بحماسة على شعوره بأنه قام بعمل جيد.

وهذا ليس من مظاهر التباهي بالنصر، كما قد يبدو. فقد قامت توغو بواجبها على الوجه الأكمل بوصفها عضواً في مجلس الأمن.

وفي الوقت نفسه، نشيد بالوفد الأفريقي الثاني المنتهية عضويته في مجلس الأمن، أي المغرب. ونحن مقتنعون بأهمهما سوف يسلما الراية لوفدي نيجيريا وتشاد اللذين بصدد الانضمام إلى مجلس الأمن، وسوف يعملان معاً في مجلس الدفاع والتنمية المشتركة في قارتنا، ومما لا شك فيه بدعم من جميع أعضاء المجلس. ونشكرهما في هذا اليوم، الذي يؤمل بأن تكون تلك الجلسة آخر جلسة رسمية يعقدها في هذا الشهر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بما أنني أتكلم للمرة الأولى خلال الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن لهذا الشهر، يسرني أن أهنتكم تهنئة حارة على توليكم تلك المسؤولية المرموقة التي أوكلت إليكم. أود أيضاً أن أعرب عن شكرنا للسماح لنا بمناقشة الجوانب المتعددة الأبعاد للسلام والأمن في أفريقيا، لا سيما مسألة الإتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة التي تتضح أهميتها للجميع. فقد تجلّى ذلك في البيانات الهامة التي أدلى بها اليوم، بما في ذلك البيانات التي أدلى بها الأمين العام، والسيد فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيد سعيد جينيت،

مختلف المناطق، بما في ذلك غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ووضعت المفوضية إطاراً هو خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات (٢٠١٣-٢٠١٧)، يشمل استراتيجية لاستهداف مصادر المخدرات غير المشروعة وأماكن مقصدها. وهي تشمل معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للإتجار بالمخدرات، عن طريق تدابير تتضمن تعزيز قدرة إنفاذ القانون للأطراف الفاعلة ذات الصلة على الصعيد المحلي والوطنية والإقليمية والدولية. وخطة العمل هذه كلية وهي تشمل بناء القدرة على جمع المعلومات، والبحوث، والتحليل، والرصد والتقييم تجاه تنفيذ المصفوفة التي تستند إلى إحراز النتائج. وهي تشدد أيضاً على الحاجة إلى تعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، وتؤكد قبل كل شيء على اتباع نهج جماعي لمواجهة آفة الإتجار بالمخدرات وما يلازمها من تهديدات للاستقرار الإقليمي والسلام والأمن في القارة.

وبروح من تعزيز هذه الأبعاد الدولية لمنع الإتجار بالمخدرات وما يصاحبه من أخطار على الاستقرار والأمن، يود الاتحاد الأفريقي أن يقترح تعزيز استراتيجية قارية منسقة مع كيانات تشمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية إدماج تدابير لمكافحة الإتجار بالمخدرات في الأنشطة الرامية إلى منع نشوب الصراعات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ضمن طائفة من الجهود تشمل مكافحة القرصنة، والإرهاب، والارتزاق، والتحديات الأخرى التي وضع الاتحاد الأفريقي الصكوك لمواجهتها. ونرى أن عقد مؤتمر قمة لمختلف أصحاب المصلحة بغية استكشاف السبل لمعالجة هذه المسائل يمكنه أن يساهم في الجهود المنسقة الجارية لمواجهة هذه التحديات.

بإطلاق مبادرات موازية ساهمت مساهمة كبيرة في استعادة الاستقرار إلى حد ما في تلك البلدان. إنها جديرة بالدعم.

في تلك الحالة، وضعت غرب أفريقيا خطة عمل لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وكرر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية في دورتهم العادية الحادية والأربعين التي انعقدت في ياموسوكرو، التزامهم السياسي بمكافحة المخدرات وأصدروا التعليمات للجنة التابعة للجماعة الاقتصادية بتفعيل خطة العمل على جناح السرعة. أنهه أيضاً بالتصميم الشديد لرؤساء الدول، كما تم التأكيد على ذلك في مؤتمر الأمن البحري الإقليمي الذي انعقد في ياوندي يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه، وشددوا فيه على بذل قصارى جهدهم للقضاء على تلك الآفة. وفي ما يتعلق بخطة العمل، ألاحظ أن رؤساء دول الجماعة أيدت في شهر شباط/فبراير الطلب الوارد في مذكرة اللجنة بتمديد الخطة لمدة عامين لوضع اللمسات الأخيرة على صياغة وثائق البرنامج الإرشادي الإقليمي العاشر لصندوق التنمية الأوروبي.

أود أن أختتم كلمتي بالقول بأن اللجنة التابعة للجماعة الاقتصادية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، نظمت في كوتونو الاجتماع العاشر للجنة المشتركة بين الوزارات التابعة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية المعنية بمسألة المخدرات. وبالنظر إلى المشاكل السادرة والناشئة للإتجار في الكوكايين، وسلائف الأمفيتامين، والأسلحة النارية والأدوية المزورة والمهجرة غير الشرعية في منطقتنا دون الإقليمية سيكون الهدف من هذا الاجتماع تعريف التحديات الجديدة واقتراح الطرق والوسائل الكفيلة بالإسراع بتنفيذ خطة العمل الإقليمية. وسوف نسعى إلى تعريف القيود القائمة والتحديات الناشئة، من دون تجاهل، بغية إرساء الأسس من أجل رسم خطة العمل للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ لمكافحة المخدرات في غرب أفريقيا.

الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا؛ ووزير خارجية غواتيمالا؛ وجميع أعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك البيان الهام الذي أدلىتم به سيدي.

يشرفني أن أتكلم باسم الدول الخمس عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تؤيد البيان الذي أدلى به السفير تيتي أنطونيو بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

ترحب أيضاً الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالبيان الرئاسي الذي اعتمد في وقت سابق (S/PRST/2013/22).

إن الممثلين الذين تكلموا قبلي، فضلاً عن تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، كلهم يتفقون على ثلاث نقاط تتعلق بغرب أفريقيا. الأولى، أن بلدان غرب أفريقيا أصبحت منطقة عبور مفضلة للإتجار بالمخدرات. ثانياً، لقد تغلغت مشكلة المخدرات في غرب أفريقيا، وبخاصة عن طريق انتشار تعاطي المخدرات على الصعيد المحلي من خلال استخدام الكوكايين والمنشطات الأخرى مثل سلائف الأمفيتامين. أما النقطة الثالثة، والأكثر مدعاة للقلق، فهي استغلال منطقة غرب أفريقيا كمناطق عبور تسلكها عصابات المخدرات التي تستغل عدم الاستقرار المزمع، وضعف سيادة القانون والثغرات الحدودية للقيام بأنشطتها غير المشروعة في مساحاتها الشاسعة وفي منتهى الإفلات من العقاب.

من الواضح أن أبرز مظاهر هذه الحالة يتجلى في الانقلابين اللذين وقعا في غينيا - بيساو ومالي في وقت سابق من عام ٢٠١٢. لقد استهدف تجار المخدرات الدوليون هذين البلدين لأسباب معينة. فقد أصبحت غينيا - بيساو مركز انطلاق للإتجار بالكوكايين، وأصبحت مالي بلد عبور للكوكايين وصنع القنب كما ورد في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. من هنا قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدعم من الاتحاد الأفريقي وشركائها الدوليين، بما في ذلك فرنسا،

في الختام، شأني شأن المتكلمين السابقين، أود أن أعرب عن تهانينا إلى توغو والمغرب، من أفريقيا، وإلى جميع أعضاء مجلس الأمن الذين انتهت مدة عضويتهم. ونقدر لهم مساهماتهم في تعزيز التعددية، ونقدر أيما تقدير الطريقة التي تناولوا بها قضايا السلم والأمن في بلدنا.

إن ما قلته من فوري كلام رسمي. وما أود إضافته ملاحظة

تتعلق أكثر بالجانب الشخصي، أي الإعراب عن خالص تقديري. لمدة سنتين، أقمنا علاقات ودية وسوف تستمر

بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. إن ما تحلوا به من كفاءة وتفانٍ ومساهماتهم موضع تقدير بالنسبة لنا. سوف نواصل العمل معاً. ونشكرهم من أعماق قلوبنا على وجودهم معنا في أعمال مجلس الأمن. وكما قال عن صواب الممثل الدائم لتوغو، فإن تلك الأعمال، ولئن كانت لم تتسم بالكمال، فإنها سعت للذود عن السلم والأمن وقيم الأمم المتحدة.

أخيراً، أتمنى لجميع الموجودين حول الطاولة والموجودين في القاعة أطيب التمنيات بعطلة نهاية العام المقبل.

رفعت الجلسة الساعة ٤٠/١٢.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

إذ انه من المحتمل أن تكون هذه الجلسة آخر جلسة عامة يعقدها المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أود أن أعرب عن خالص شكر وفدي لأعضاء مجلس الأمن وأمانة المجلس على مساعدتهم. وأود أن أشكر المترجمين الفوريين، والمترجمين التحريريين، وموظفي المؤتمرات ومهندسي الصوت. وأعرف أيضاً أن جميع أعضاء المجلس سوف ينضمون إلي في تمنياتي بالحظ السعيد للأردن الذي سيصبح رئيساً لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير.

علاوة على ذلك، أود، بالنيابة عن المجلس، أن أعرب عن خالص تقدير المجلس إلى الأعضاء الخمسة الذين انتهت